

بعد ما يقارب ست سنوات من كتابة رسالة الماجستير، والتي كانت بعنوان:
(الروايات التي حَكَمَ عليها الدارقطني بالاضطراب في كتاب العلل جمعاً
ودراسة "من أول الكتاب إلى نهاية مسند معاذ بن جبل")
أحببت نشر الدراسة النظرية-التي تكون قبل الدراسة التطبيقية-، لتكون متاحةً
للجميع فلعل بعض الباحثين يجد فيها شيئاً من الفائدة.
مع الأخذ بعين الاعتبار:

- (١) أن التنسيق والصف والإخراج لم يكن بالجودة المطلوبة، ولكن لا بأس به.
- (٢) أن رسائل الماجستير تكون غالباً مع حداثة الكتابة التخصصية الأكاديمية
للباحث، وقد يكون مقتنعاً بها في حينها، ثم تتبين له فيما بعد أمور لم يكن قد
تبينها من قبل، وربما تتغير أو تتطور لديه بعض القناعات أو المهارات .
- (٣) أن الذي أنشره الآن هو الدراسة النظرية على علاقتها كما كتبتها في ذلك الحين،
وهي خلاصة ما خرجت به -بعد كتابة الدراسة التطبيقية التي أفضل تأجيل
إخراجها-، وهذه الدراسة النظرية أعدت ولا زلت أعيد النظر فيها بين الفينة
والفينة ثم سأخرجها إن شاء الله في كتابٍ مستقل بعنوان وترتيب مغاير، مع
إضافات لما فات، ومزيد تحرير للمسائل التي ذكرتها والتي لم أذكرها.

ويسعدني جداً التواصل معكم للاستفادة أو الإفادة:

على twitter اضغط: [هنا](#)

على myu اضغط: [هنا](#)

أسأل الله أن يحفظكم جميعاً وأحبابكم
وكتبه أخوكم/ د. عبد العزيز أحمد العباد

جامعة الكويت

الروايات التي حَكَمَ عليها الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) بالاضطراب
في كتاب العلل جمعاً ودراسةً

(من أول الكتاب إلى نهاية مسند معاذ بن جبل)

بحث مقدم من:

الطالب/ عبد العزيز أحمد محمد سليمان العباد

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة
الماجستير في برنامج الحديث الشريف

بإشراف

الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله الرجعان

الكويت

٢٠١٥

جامعة الكويت

الروايات التي حَكَمَ عليها الدارقطني بالاضطراب
في كتاب العلل جمعاً ودراسةً

(من أول الكتاب إلى نهاية مسند معاذ بن جبل)

بحث مقدم من:

الطالب/ عبد العزيز أحمد محمد سليمان العباد

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة
الماجستير في برنامج الحديث الشريف

بإشراف

الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله الرجعان

الكويت

٢٠١٥

© ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة

جامعة الكويت

كلية الدراسات العليا

صفحة التوقيعات (لجنة امتحان الأطروحة)

يشهد الموقعون أدناه بأنهم قد راجعوا وأجازوا لكلية الدراسات العليا أطروحة الماجستير وعنوانها "الروايات التي حَكَمَ عليها الدارقطني بالاضطراب في كتاب العلل" جمعاً ودراسة " من أول الكتاب إلى نهاية مسند معاذ بن جبل المقدمة من الطالب: عبد العزيز أحمد محمد سليمان العباد - لاستيفاء جزء من متطلبات التخرج لدرجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه.

التوقيع والتاريخ

توقيعات أعضاء اللجنة:

- | | |
|--------------------------------|----------|
| د. عبد الرحمن عبد الله الرجعان | (مشرفاً) |
| أ.د. مبارك سيف الهاجري | (عضواً) |
| أ.د. سلطان سند العكايلة | (عضواً) |

ملخص البحث

في هذه الأطروحة إظهار لأهمية علم العلل ودقته، وبيان لمكانة أحد العلماء به وهو الحافظ الدارقطني، ودقة فهمه ومتانة منهجه في الحكم على الروايات بالاضطراب، مما جعل الباحث يقوم بجمع المرويات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب لإلقاء الضوء على شيء من منهجه في الحكم على الروايات بالاضطراب وأنواعه والمؤثر منه وغير المؤثر، وذلك من خلال ما يتم ذكره في الجانب النظري من هذه الأطروحة الذي لم يقتصر فيه الباحث للتوصل لنتائجه على الأحاديث التي هي موضع الدراسة التطبيقية، وإنما اطلع فيها الباحث على تطبيقات للدارقطني وغيره من أهل الشأن خارج النطاق المطلوب للدراسة، ثم جاءت الدراسة العملية للروايات المطلوبة فزادت من رصيد الباحث بشكل كبير في التعرف لمنهج الدارقطني وغيره من النقاد في الحكم على الروايات بالاضطراب، والله الموفق إلى سواء السبيل.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٢	أهمية الموضوع
٢	أسباب اختيار الموضوع
٣	منهج البحث
٦	أبرز الصعوبات
٦	الدراسات السابقة
٨	خطة البحث
١١	الباب الأول : ترجمة الدارقطني والتعريف بكتابه العلل ، والتعريف بالحديث المضطرب وأنواعه ، ومعالم من منهج الدارقطني فيه
١١	الفصل الأول: ترجمة الإمام الدارقطني والتعريف بكتابه العلل
١٢	المبحث الأول: ترجمة الإمام الدارقطني
٣٢	المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل
٤٠	الفصل الثاني: التعريف بالحديث المضطرب ومعالم من منهج الدارقطني فيه
٤١	مبحث: التعريف بالحديث المضطرب
٤١	المطلب الأول : التعريف (لغةً ، واصطلاحاً)
٥٢	المطلب الثاني: ألفاظ وذات صلة بالاضطراب
٥٨	المطلب الثالث : سبب اعتبار الاضطراب أحد أنواع العلل
٦٠	المطلب الرابع : اضطراب مدار الإسناد على وجهين ظاهريهما الصحة وأثره في صحة الرواية
٦٩	المطلب الخامس : شروط الحكم على الرواية بالاضطراب
٧٣	المطلب السادس: إشكال حول الحكم بالاضطراب مع الجواب

	عليه
٧٦	المطلب السابع: قرائن في معرفة الاضطراب، وأهمية معرفتها
١٠١	المطلب الثامن: انتقاد الذهبي لأحكام الدارقطني بالاضطراب
١٠٢	الباب الثاني : الدراسة التطبيقية للروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب
١٠٣	الحديث ١: عن أبي بكر الصديق (مرفوعاً) في علامات المنافق
١١١	الحديث ٢: عن أبي بكر الصديق (مرفوعاً) العائد في هبته
١١٨	الحديث ٣: عن أبي بكر الصديق (مرفوعاً) من يعمل سوءً يجز به
١٢٥	الحديث ٤: عن عمر بن الخطاب (موقوفاً) ضع خدي بالأرض
١٣٩	الحديث ٥: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) في المسح على الخفين
١٥٧	الحديث ٦: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) دعاء السوق
١٦٩	الحديث ٧: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) في القدرية
١٧٧	الحديث ٨: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) أحسنوا إلى أصحابي
٢٠١	الحديث ٩: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) تابعوا بين الحج والعمرة
٢١٥	الحديث ١٠: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) الذهب بالذهب
٢٢٢	الحديث ١١: عن عمر بن الخطاب (مرفوعاً) خرجنا في غزوة
٢٣٠	الحديث ١٢: عن علي بن أبي طالب: أهديت إليّ ابنة رسول الله
٢٣٨	الحديث ١٣: عن علي بن أبي طالب (مرفوعاً) يقول أمين
٢٥١	الحديث ١٤: عن علي بن أبي طالب (موقوفاً) خير هذه الأمة
٢٦٣	الحديث ١٥: عن علي بن أبي طالب (مرفوعاً) أنا مدينة الحكمة
٢٧٥	الحديث ١٦: عن علي بن أبي طالب (مرفوعاً) إذا عطس أحدكم
٢٨٤	الحديث ١٧: عن علي بن أبي طالب: لم يعهد إلينا في هذه الإمارة
٣٠٣	الحديث ١٨: عن علي (مرفوعاً) أمر رجلاً صلى إلى رجل
٣٠٩	الحديث ١٩: عن علي بن أبي طالب (مرفوعاً) مطرنا بنوء كذا
٣١٧	الحديث ٢٠: عن طلحة بن عبيد الله (مرفوعاً) يكون فتنة
٣٢٨	الحديث ٢١: عن عبد الرحمن بن عوف (مرفوعاً) لا يغرم السارق

٣٤٤	الحديث ٢٢: عبدالرحمن بن عوف (مرفوعاً) إذا صلت المرأة خمسة
٣٤٧	الحديث ٢٣: عبدالله بن مسعود (مرفوعاً) أولى الناس بي يوم القيامة
٣٥٩	الحديث ٢٤: عبدالله بن مسعود (مرفوعاً) كان يتوضأ بالمد
٣٧١	الحديث ٢٥: عبدالله بن مسعود (مرفوعاً) التشهد
٣٨٣	الحديث ٢٦: عبدالله بن مسعود (مرفوعاً) الطلاق بالرجال
٣٩٤	الحديث ٢٧: عبدالله بن مسعود في الرجل ينشد الضالة في المسجد
٤٠٣	الحديث ٢٨: معاذ بن جبل (مرفوعاً) لو كنت أمراً أحداً أن يسجد
٤٢٢	الحديث ٢٩: معاذ بن جبل (مرفوعاً) من قال بعد صلاة الفجر
٤٤٣	الخاتمة
٤٤٣	النتائج
٤٤٥	التوصيات
٤٤٦	الفهارس
٤٤٧	فهرس الآيات القرآنية
٤٤٨	فهرس الأحاديث والآثار
٤٥٣	فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم
٤٥٦	المصادر والمراجع
٤٩٥	فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

الحمد لله مُولي المَنَائِحِ من نِعَمِهِ، ومجزِلِ العَطَايَا من مواهبِهِ وَقَسَمِهِ، وَمُعَوِّدِ الصنَعِ الجميل من لطفِهِ وكرمِهِ، له الحِكمُ الظاهرُ عدله، ولديه الطولُ الفائضُ فضله، وإليه يرجع الأمرُ كله.

ثم أشكر والديَّ وأهلي الذين تواترت إليَّ صنائعهم الجميلة فلا تستوفي حقهم كلمات الشكر.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة الكويت ممثلة بمديرتها، وعميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ورئيس قسم التفسير والحديث، ومدير برنامج الحديث وعلومه، وأعضاء اللجنة الموقرة.

وأتقدم بالشكر الكبير والامتنان الوافر للدكتور عبد الرحمن عبد الله الرجعان أشكره شكراً جزيلاً على تفضله بالموافقة على الإشراف أولاً، كما أشكره على توجيهاته وحسن تعامله وحرصه على من أشرف عليه أن يكون بحثه بحثاً ذا صورة طيبة.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل الذين أتشرف بالجلوس بين يديهم للاستفادة من ملاحظاتهم والنهل من علومهم في مناقشة هذا البحث.

وفي الختام: أسأل الله الهدى والرشاد، والعون والتوفيق والسداد، وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان وألا يجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أ [آل عمران: ١٠٢].

أ [النساء: ١].

أ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد،،،،

فإن علم مصطلح الحديث الشريف هو أحد أجل العلوم في الإسلام لما له من صلة بالنبى ﷺ، وتحديدًا في معرفة الثابت عنه وما ليس بثابت عنه.

وإن من أدق علوم المصطلح علم العلل، ثم من أدق موضوعات العلل موضوع الاضطراب في الرواية فهو أحد الموضوعات المهمة، وهو (أحد أسباب التعليل عندهم وموجبات الضعف للحديث)^(١)، ومما يبين أهمية مبحث المضطرب ودقته؛ ما قاله الحافظ ابن حجر عند كلامه عن الاضطراب^(٢):

«وقد تكلم الحافظ العلائي في مقدمة الأحكام على الحديث المعلول بكلام طويل مفيد نقلت منه ما يتعلق بما نحن فيه هنا ملخصاً لأنه شامل لكل ما يتعلق بتعليل الحديث من اضطراب وغيره.

(١) الاقتراح لابن دقيق العيد ص: ٢٩٦.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٧٧٧/٢).

قال: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلماً ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً وإطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة».

وقال الصنعاني^(١):

«الاضطراب نوع من الإعلال».

لأجل ذلك اختار الباحث بحثاً بعنوان:

«الروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب في كتابه العلل من أول

الكتاب حتى نهاية مسند معاذ بن جبل - جمعاً ودراسة».

وهو يتناول الروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب في كتابه العلل

ودراستها على الوجه المبين في منهجية الباحث.

أهمية الموضوع:

تتضح بعض جوانب أهمية هذا الموضوع في ما يأتي:

١- أنه أحد أنواع العلل الخفية التي لا تُدرك إلا بجمع طرق الحديث، والموازنة بينها، ومعرفة أحوال الرواة.

٢- علاقته بمسألة التصحيح بمجموع الطرق، فقد يظن ظاناً أن للحديث طرقاً عديدة، وتكون حقيقة الأمر أن أحد الرواة قد اضطرب في روايته ليس إلا.

٣- ارتباطه بمسائل الجرح والتعديل وإدراك مراتب الرواة.

٤- المكانة العالية للإمام الدارقطني في الحديث عموماً، وفي باب علل الحديث تحديداً.

• أسباب اختياره:

اخترت هذا الموضوع لعدة أمور:

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/٢٧).

- ١- أهمية علم علل الحديث، وأثره المهم على الباحث في اكتساب الخبرة وتنمية القدرة النقدية في الحديث وفق الضوابط التي وضعها العلماء.
- ٢- التطلع إلى معرفة تصرفات الأئمة مع الروايات التي يتم الحكم عليها بالاضطراب، مع الإظهار لمواقف الأئمة المبرزين كالدارقطني وغيره من العلماء في الحكم بالاضطراب.
- ٣- معرفة الاختلاف أو الاضطراب المؤثر في ثبوت الحديث وغير المؤثر من خلال الدراسة العملية التطبيقية.
- ٤- جمع عدد من الروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب في مكان واحد مع دراستها، بحيث يسهل على من يريد الاطلاع على تلك الروايات مع تخريجها ودراستها.
- ٥- الوقوف على منهج الدارقطني في إعلال الأحاديث بالاضطراب من خلال القسم الذي تم دراسته في هذا البحث وغيره.
- ٦- المساهمة في إبراز الجهود التي بذلها العلماء في علم الحديث الشريف وحفظ السنة المطهرة.

● منهج البحث:

تتمثل طبيعة منهج البحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: منهج الباحث في ترتيب الدراسة:

- ١- قمت بترتيب أحاديث الدراسة حسب ورودها في علل الدارقطني مرتبةً على مسانيد الصحابة.
- ٢- قمت بترقيم الأحاديث الواردة في الدراسة
- ٣- الابتداء دائماً بوضع عنوان يحمل رقم الحديث المراد دراسته: [الحديث ...]، وذلك بحسب رقم ورود الحديث في هذا البحث.
- ٤- بعد ذلك أذكر رقم السؤال والجزء والصفحة بحسب وروده في كتاب علل

الدارقطني، ومن ثم أسرد نص السؤال الوارد وجواب الدارقطني المتعلق بالحديث مع تمييزهما بتغميق الخط وجعله مائلاً؛ وإن كان الجواب قصيراً ذكرته بتمامه، وإن كان طويلاً ذكرت منه ما له علاقة بموضوع الدراسة، وعند حذف أي كلام للإمام الدارقطني، فإنني أضع خمس نقاط متتالية (.....) للإشارة لوجود كلام محذوف.

٥- ثم أضع عنوان «أوجه الاختلاف» أذكر فيه بشكل إجمالي أوجه الاختلاف على مدار الإسناد في الحديث المراد دراسته.

٦- ثم أضع عنوان «تخريج أوجه الاختلاف» أقوم فيه بتخريج كل وجه من أوجه الاختلاف على مدار الإسناد الحديث المراد دراسته، كما سأبين في منهجي في تخريج الأحاديث.

٧- ثم أضع عنوان «دراسة أوجه الاختلاف» أقوم فيه بكتابة ترجمة للمدار ثم أتكلم عن كل وجه من تلك الأوجه بما يلي: أترجم للرواة عن المدار، كما سأبين في منهجي لدراسة الرواة، ثم الحكم على مدى ثبوت هذا الوجه عن المدار.

٨- ثم أضع عنوان «الأوجه المحفوظة عن المدار» أقوم فيه بذكر المحفوظ عن المدار، والذي قد يكون وجهاً واحداً، وقد يكون أكثر من ذلك كما هو الحال في أغلب الأحاديث التي تمت دراستها مع ذكر قرائن كونها محفوظة عن المدار، ثم أقوم بالترجيح بين الأوجه الواردة إن وجدت قرائن لترجيح وجهٍ على آخر، أو أكتفي بالحكم باضطراب الراوي إن لم أجد أية قرائن.

٩- ثم أضع عنوان «الحكم على الحديث» أبين فيه الحكم على الحديث من خلال الوجه الراجح عن مدار الإسناد، أو أكتفي بالحكم باضطراب الراوي إن لم أجد وجهاً راجحاً.

ثانياً: منهج الباحث في تخريج الحديث:

- ١- تخريج الحديث بأوجهه المختلفة حسب الأصول العلمية، بعزو الحديث لمصادره الأصلية، حيث توسعت في تخريج الحديث بما يكفل بيان حاله.
- ٢- إذا لم أجد تخريجاً لرواية ذكرها الدارقطني، فأكتفي بعزوها إليه.
- ٣- أبدأ بتخريج الأوجه التي ذكرها الدارقطني، ثم أخرج الأوجه التي لم يذكرها إن وجد ذلك.

ثالثاً: منهج الباحث في ترجمة الرواة:

- ١- تكون ترجمة الرواة بذكر اسم الراوي، ونسبته، وكنيته، ولقبه، وتاريخ مولده ووفاته إن وجد، وطبقته الزمنية.
- ٢- لم أترجم إلا: للمدار الذي اختلف عنه، وللرواة عن المدار، وما عدا ذلك فلا أخصص له موضعاً في صلب البحث، وإنما إن استلزم الأمر فأذكر حاله من حيث الضبط بشكل مقتضب جداً ثم أشير لمواضع ترجمته في الحاشية.
- ٣- إذا كان المدار متفقاً على توثيقه أو تضعيفه، اكتفيت بذكر خلاصة القول فيه، أما إذا كان مختلفاً فيه توسعت في ترجمته بذكر أقوال النقاد في الجرح والتعديل، مع بيان خلاصة القول فيه.
- ٤- إذا كان الراوي عن المدار متفقاً على توثيقه أو تضعيفه، اكتفي بذكر خلاصة القول فيه في صلب البحث، أما إذا كان مختلفاً فيه فأذكر خلاصة القول الراجح فيه في المتن ثم أتوسع في الحاشية بترجمته بذكر أقوال النقاد في الجرح والتعديل بحسب ما تستلزمه الحاجة مما له علاقة بالبحث ويوضح سبب اختيار القول الراجح أو الخلاصة.

- ٥- إذا تكرر ورود الراوي المترجم له مرة أخرى أحلت على ترجمته بذكر رقم الحديث فحسب، ثم أذكر فيه حكماً موجزاً لاقتضاء المقام.

رابعاً: منهج الباحث في دراسة الأوجه والحكم على الروايات:

- ١- القيام بدراسة جميع الأوجه التي يتم الوقوف عليها للرواية المعلنة

بالاضطراب ولو لم يذكره الدارقطني، كل وجه على حدّه، مع الترجمة للرواة الذين عليهم مدار الإسناد والرواة عن المدار.

٢- في حال كان للرواية مداران: مدار أعلى ومدار نازل يروي عن الأعلى، فإنني أُشير بعبارة تدل على الحكم على الإسناد إلى كل منهما^(١).

٣- الروايات التي يعلقها الدارقطني ولم أقف على أي إسناد لها؛ فأقول عند الحكم عليها: على افتراض صحتها إلى من علقه الدارقطني عنهم فالرواية حكمها كذا أو كذا، ما لم أجد قرائن تدل على ثبوتها أو عدم ثبوتها فأحكم عليها حينئذ بما يترجح من خلال تلك القرائن.

٤- أذكر الحكم على الرواية المعللة بالاضطراب من حيث الاضطراب أو عدمه بحسب ما يترجح لدي، مع مقارنة كلام الدارقطني بكلام غيره من أهل العلم إن وجد لهم كلام حول الرواية.

أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث:

١- عدم العثور على مصادر العديد من الروايات التي يذكرها الدارقطني معلقةً.

٢- ندرة المادة العلمية وكلام أهل العلم المتعلق بالاضطراب في آحاد الروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب، فقد لا تجد من نكر بأن هذه الرواية مضطربة سوى الدارقطني وحده، ثم مع ذلك لا تجد شرحاً كافياً أو توضيحاً وافياً لكلام الدارقطني ومقصوده في حكمه عن هذه الرواية أو تلك وسبب حكمه عليها بهذا الحكم.

● الدراسات السابقة:

قُدِّمت دراسات متعلقة بالحديث المضطرب، وبعد البحث في مراكز

(١) انظر على سبيل المثال الأحاديث التالية في هذا البحث: ٢، ٤ وغيرها من الأحاديث.

المعلومات مثل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز جمعة الماجد، وبعد سؤال ذوي الخبرة لم أجد شيئاً من الدراسات أفردت في جمع ودراسة الروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب سواء في كتاب العلل أو غيره من كتبه.

ومع ذلك فقد استفدت من العديد من الدراسات السابقة، التي وفرت للباحث كماً من المعلومات النظرية، كما أنها ساعدت في تحديد منهجية عرض علل الحديث وكيفية دراستها بشكل علمي صحيح، ومن ثم الترويج بين الروايات والحكم على الحديث من وجهه الراجح، ومن هذه الدراسات:

١- شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي

٢- المقتررب في بيان المضطرب، للدكتور أحمد بازمول

٣- مفهوم الحديث المضطرب عند الإمام الترمذي، للدكتور عبد العزيز

الهليل، وهو بحث محكم منشور في مجلة سنن في العدد الثاني.

٤- مرويات يحيى بن سعيد الأنصاري المعللة بالاختلاف عليه في كتاب

العلل للدارقطني - دراسة نقدية - رسالة ماجستير للطالبة إيمان عز الدين رشيد

عودة من الجامعة الإسلامية في غزة، بإشراف الدكتور/ إسماعيل سعيد رضوان

٥- مقارنة المرويات، للدكتور إبراهيم اللاحم

خطة البحث

المقدمة:

وتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

الباب الأول: ترجمة الدارقطني والتعريف بكتابه العلل، والتعريف بالحديث المضطرب وأنواعه، ومعالم من منهج الدارقطني فيه:

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام الدارقطني والتعريف بكتابه العلل، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الدارقطني:

(اسمه، كنيته، نسبه، لقبه، مولده، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، مواقف من

حياته العلمية، ثناء العلماء عليه، وفاته)

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل

(اسم الكتاب، سبب التأليف، طريقة ترتيبه، مكانة الكتاب وثناء العلماء عليه،

من جهود العلماء والباحثين في العناية به)

الفصل الثاني: التعريف بالحديث المضطرب ومعالم من منهج الدارقطني

فيه:

مبحث: التعريف بالحديث المضطرب، وفيه مطالب:

المطلب الأول: التعريف (لغةً، واصطلاحاً).

المطلب الثاني: ألفاظ ذات صلة بالاضطراب.

المطلب الثالث: سبب اعتبار الاضطراب أحد أنواع العلل.

المطلب الرابع: اضطراب مدار الإسناد على وجهين ظاهرهما الصحة

وأثره في صحة الرواية.

- المطلب الخامس: شروط الحكم على الرواية بالاضطراب.
- المطلب السادس: إشكال حول الحكم بالاضطراب مع الجواب عليه.
- المطلب السابع: قرائن في معرفة الاضطراب، وأهمية معرفتها.
- المطلب الثامن: انتقاد الذهبي لأحكام الدارقطني بالاضطراب.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية للروايات التي أعلمها الدارقطني بالاضطراب:

ويشتمل على دراسة (٢٩)^(١) حديثاً هي كل الذي وجدته في كتاب العلل للدارقطني مما حكم عليه بالاضطراب، من أول كتاب العلل وحتى نهاية مسند معاذ بن جبل عند حديث رقم (٩٦٦)، مرتبة بحسب ترتيبها في كتاب العلل.

الخاتمة:

وتشتمل على:

أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس:

(١) يوجد أحاديث ذكرها الدارقطني في أكثر من موضع وذكر في كل موضع طرماً وأوجهاً

لم يذكرها في الموضع الآخر، مثال ذلك:

الحديث رقم (٣) من هذه الدراسة، ذكره الدارقطني في موضعين: حديث رقم: ٢٩،
وحديث ٥٢٣.

الحديث رقم (٢٤) من هذه الدراسة، ذكره الدارقطني في موضعين: حديث رقم: ٧٩٧،
وحديث ٣٥٩٩.

الحديث رقم (٢٩) من هذه الدراسة، ذكره الدارقطني في الأحاديث ذات الأرقام التالية:
٩٦٦، ٢١٣٣، ١١٠٩.

وقد قمت بجمع كلام الدارقطني عن الحديث في موضع واحد ثم أدرس كل الطرق التي
ذكرها في كل المواضع المتفرقة، فصار المجموع (٣٣) حديثاً من الأحاديث التي تكلم
عليها الدارقطني.

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣ - فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم.
- ٤ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٥ - فهرس الموضوعات.

الباب الأول

ترجمة الدارقطني والتعريف بكتابه العلل، والتعريف
بالحديث المضطرب وأنواعه، ومعالم من منهج
الدارقطني فيه:

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة الإمام الدارقطني والتعريف بكتابه
العلل.

الفصل الثاني: التعريف بالحديث المضطرب.

المبحث الأول

ترجمة الحافظ الدارقطني

(اسمه وكنيته ونسبه ولقبه، مولده، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، مواقف من حياته العلمية، ثناء العلماء عليه في علمه، وفاته).

أولاً: اسمه وكنيته ونسبه ولقبه:

علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، أبو الحسن الدارقطني مولدًا، الشافعي مذهباً^(١).

الدارقطني: بفتح الدال المهملة، بعدها الألف، ثم الراء، والقاف المضمومة والطاء المهملة الساكنة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلة ببغداد كبيرة^(٢)، من نهر طابق بالجانب الغربي، بين الكرخ ونهر عيسى بن علي^(٣).

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٣٤/١٢ - ٤٠، الأنساب للسمعاني: ٢٤٥/٥ - ٢٤٧، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد لابن النقطة الحنبلي ص: ٤١٠، المنتظم لابن الجوزي: ٣٧٨/١٤ - ٣٨٠، تاريخ دمشق لابن عساكر ٩٣/٤٣ - ١٠٦، معجم البلدان للحموي ٤٢٢/٢، اللباب لابن الأثير: ٤٨٣/١، وفيات الاعيان لابن خلكان: ٢٩٧/٣ - ٢٩٩، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٤٦٢/٣ - ٤٦٦، سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٤٩/١٦، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ١٧٣/٤، الوافي بالوفيات للصفدي ٢٣١/٢١ - ٢٣٢، البداية والنهاية لابن كثير ٤٥٩/١٥ - ٤٦٢، وفيات ابن قنفذ ص ٢٢٠، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٩٤/١، شذرات الذهب ٤٥٢/٤ - ٤٥٢.

(٢) الأنساب للسمعاني ٢٤٥/٥.

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٢٢/٢

قال السمعاني^(١):

«كانت محلة ببغداد كبيرة خربت الساعة، كنت أجتاز بها بالجانب الغربي، وأراني صاحبنا الشيخ سعد الله بن محمد المقرئ، مسجده في دار القطن».

ثانياً: مكان وزمان مولده:

ولد لخمس خلون من ذي القعدة^(٢) سنة ست وثلاث مئة، في محلة دار القطن ببغداد.

قال السلمي^(٣): «مات أبو العباس أحمد بن عمر بن سريح القاضي الفقيه سنة ست وثلاثمئة، قال الشيخ أبو الحسن الدارقطني: وولدت في هذه السنة».

قال الخطيب البغدادي^(٤):

«سمعت عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران يقول ولد الدارقطني في سنة ست وثلاث مئة».

نقل ابن الجوزي^(٥) عن أبي طالب العشاري أنه قال:

«كان مولده لخمس خلون من ذي القعدة سنة ست وثلاث مئة».

وقيل ولد سنة خمس وثلاث مئة:

قال ابن الجوزي^(٦):

«ولد سنة ست وثلاث مئة، وقيل سنة خمس».

(١) الأنساب ٤٢٥/٥

(٢) المنتظم لابن الجوزي ٣٧٩/١٤

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني ص ١٠٧

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٩/١٢

(٥) المنتظم لابن الجوزي ٣٨٠/١٤

(٦) المنتظم لابن الجوزي ٣٧٩/١٤

قال الخطيب البغدادي^(١):

«حدثنا أبو الحسن بن الفضل قال: قال لي الدارقطني في المحرم سنة خمس
وثمانين وثلاث مائة في يوم الجمعة يا أبا الحسن اليوم دخلت في السنة التي
توفى لي ثمانين».

ثالثاً: شيوخه.

قال الذهبي^(٢):

«سمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبي
بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الانماطي، وأبي حامد محمد بن هارون
الضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر الواسطي، وأبي علي محمد بن سليمان
المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبي عمر محمد بن يوسف بن
يعقوب القاضي، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والحسن بن علي العدوي
البرصي، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وأبي بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل
الآدمي، وعمر بن أحمد بن علي الديربي، وإسحاق بن محمد الزيات، وجعفر بن
أبي بكر، وإسماعيل بن العباس الوراق، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وأخيه
أبي عبيد القاسم، وأبي العباس بن عقدة، ومحمد بن مخلد العطار، وأبي صالح
عبد الرحمن بن سعيد الأصبهاني، ومحمد بن إبراهيم بن حفص، وجعفر بن
محمد بن يعقوب الصيدلي، وأبي طالب أحمد بن نصر الحافظ، والحسين بن
يحيى ابن عياش، ومحمد بن سهل بن الفضيل، وأحمد بن عبد الله وكيل أبي
صخرة، وأحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، والحسين بن محمد المطبقي،
وأبي جعفر بن البختري، وإسماعيل الصفار، وخلق كثير، وينزل إلى أبي بكر
الشافعي، وإلى ابن المظفر، وارتحل في الكهولة إلى الشام ومصر، وسمع من

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٩/١٢

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٤٩/١٦

ابن حيويه النيسابوري، وأبي الطاهر الذهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وخلق كثير» اهـ.

وقد روى في كتابه العلل عن عدد كبير جداً من الشيوخ، يربو عددهم على مئتي شيخ^(١).

رابعاً: تلاميذه:

قال ابن عساكر^(٢):

«قدم دمشق مجتازاً إلى مصر وحدث بها فروى عنه من أهلها تمام بن محمد وأبو نصر بن الجندي وابن الجبان وأبو الحسن بن السمسار وأبو الحسين الميداني ومكي بن محمد بن الغمر وأبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد بن الطيان ومن غيرهم أبو نعيم الحافظ وأبو بكر البرقاني وأبو القاسم بن بشران وأبو الحسن العتيقي والقاضي أبو الطيب الطبري وأبو الغنائم بن المأمون وأبو الحسين بن المهدي وابن الأبنوسي، وغيرهم» اهـ.

وقال الذهبي^(٣):

«حدث عنه الحاكم وأبو حامد الأسفراييني وتمام الرازي والحافظ عبد الغني الأزدي وأبو بكر البرقاني وأبو ذر الهروي وأبو نعيم الأصبهاني وأبو محمد الخلال وأبو القاسم بن المحسن وأبو طاهر بن عبد الرحيم والقاضي أبو الطيب الطبري وأبو بكر بن بشران وأبو القاسم حمزة السهمي وأبو محمد الجوهري وأبو الحسين بن الأبنوسي وعبد الصمد بن المأمون وأبو الحسين بن المهدي بالله وأمم سواهم».

خامساً: مؤلفاته.

(١) مقدمة تحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي لعلل الدارقطني ١٣/١

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٩٤/٤٣.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٣٢/٣

لدارقطني مؤلفات عديدة في مختلف الفنون، ومنها:

- ١- الأربعين^(١)
- ٢- أسماء المدلسين^(٢)
- ٣- الأفراد والغرائب^(٣)
- ٤- الإلزامات على الصحيحين^(٤)
- ٥- التتبع، ويسمى أيضاً الاستدراكات^(٥)
- ٦- تخريج أبي الحسن الدار قطني للرباعيات لأبي بكر بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البغدادي الزاري^(٦)
- ٧- التصحيف والتحريف، ويسمى أيضاً تصحيفات المحدثين^(٧)
- ٨- السنن^(٨)
- ٩- العلل الواردة في الحديث^(٩)

(١) كشف الظنون ٥٥/١

(٢) كشف الظنون ٨٩/١، وأشار له الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ١٤.

(٣) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١٩٥، الإمام الدارقطني، وآثاره العلمية ص ٢٢٧.

(٤) الفهرست لابن خير ص ١٧٢، الإمام الدارقطني، وآثاره العلمية ص ١٩٥

(٥) فهرست ابن خير ص ١٧٣، الإمام الدارقطني، وآثاره العلمية ص ١٩٣

(٦) الرسالة المستطرفة للكتاني ص ٩٨، تاريخ التراث العربي لسزكين ٤٢٤/١

(٧) فهرست ابن خير ص ١٧٣، الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية ص ٢٢٢.

(٨) تاريخ التراث العربي لسزكين ٤١٩/١، وعقد د. ضيف الله الرحيلي في كتابه الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية دراسة علمية مطولة حول كتاب السنن من ص ٢٤٣ إلى ٣٢٢.

(٩) تاريخ التراث العربي لسزكين ٤٢١/١، الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية ص ٢٠٤ إلى ٢٠٩.

١٠- القراءات^(١)

١١- القضاء باليمين مع الشاهد^(٢)

وللدارقطني مؤلفات عديدة أخرى سوى ما ذكرت، وأفضل من رأيت له كلاماً حول مؤلفات الدارقطني وجمعاً لأسمائها مع نبذة عن كل كتاب منها؛ هو د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي في كتابه الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية.

سادساً: مواقف من حياته العلمية:

موقف في بدايات طلبه للعلم:

قال القواس^(٣):

«كنا نمر إلى ابن منيع والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه فقعد على الباب يبكي».

مواقف في تمكنه في اللغة العربية:

قال الخطيب البغدادي^(٤):

«حدثني الأزهري: أن أبا الحسن لما دخل مصر كان بها شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله ﷺ يقال له: مسلم بن عبيد الله، وكان عنده كتاب النسب، عن الخضر بن داود، عن الزبير بن بكار، وكان مسلم أحد الموصوفين بالفصاحة المطبوعين على العربية، فسأل الناس أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب النسب،

(١) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء وأثنى عليه ٤٩٤/١، الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية ص ٢٢٤.

(٢) ذكره الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٥٧/٢، والسخاوي في فتح المغيـث ٣٢٥/٢.

(٣) تاريخ دمشق ٩٨/٤٣.

(٤) تاريخ بغداد (٣٥/١٢)، التقييد لابن نقطة (ص ٤١١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٩/٤٣).

«حضرت أبا الحسن الدارقطني، وقد قُرئت عليه الأحاديث التي جمعها في الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضرا لاستفاد هذه الأحاديث».

قال الأزهري^(١):

«رأيت محمد بن أبي الفوارس، وقد سأل أبا الحسن الدارقطني عن علة حديث، أو اسم فيه، فأجابه، ثم قال له: يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري».

مواقف في قوة وسعة حفظه:

قال الأزهري^(٢):

«بلغني أن الدارقطني حضر في حديثه مجلس إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءًا كان معه، وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملي الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال لا، فقال الدارقطني: أملي ثمانية عشر حديثًا، فعدت الأحاديث، فوجدت كما قال، ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتمته كذا.

والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتمته كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه، أو كما قال».

قال الخطيب البغدادي^(٣):

-
- (١) تاريخ بغداد (٣٩/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٢/٤٣)، المنتظم لابن الجوزي (٣٧٩/١٤)
(٢) تاريخ بغداد (٣٦/١٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٨/٤٣)، المنتظم لابن الجوزي (٣٧٩/١٤)
(٣) تاريخ بغداد (٣٧/١٢)

«سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملئ عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم، ثم شرح لي قصة جمع «العلل»، فقال: كان أبو منصور ابن الكرخي يريد أن يصنف مسندا معللا، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني، فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق كلام الدارقطني على الأحاديث، نظر فيها أبو الحسن، ثم أملئ عليّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فاكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لم تنتظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في حفطي بنظري، ثم مات أبو منصور والعلل في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته إنني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي».

قال أبو بكر البرقاني^(١):

«كنت أكثر ذكر الدارقطني، والثناء عليه بحضرة أبي مسلم بن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: أراك تفرط في وصفه بالحفظ، فسله عن حديث الرضراض عن ابن مسعود؟ فجنبت إلى أبي الحسن، وسألته عنه، فقال: ليس هذا من مسألك، وإنما قد وضعت عليه، فقلت له: نعم، فقال: من الذي وضعك على هذه المسألة؟ فقلت لا يمكنني أن أسميه، فقال لا أجيبك أو تذكره لي، فأخبرته، فأملئ عليّ أبو الحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه، وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل، ونقلته إليها، أو كما قال».

قال العتيقي^(٢):

(١) تاريخ بغداد (٣٧/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٣/٤٣)

(٢) تاريخ بغداد (٣٨/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٤/٤٣)

«حضرت أبا الحسن الدارقطني، وقد جاءه أبو الحسين البيضاوي ببعض الغرباء، وسأله أن يقرأ له شيئاً، فامتنع، واعتل ببعض العلل، فقال: هذا غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلساً يزيد عدد أحاديثه على العشرة متون جميعها: نعم الشيء الهدية أمام الحاجة، وانصرف الرجل، ثم جاءه بعد، وقد أهدى له شيئاً، فقرأ به، وأملى عليه من حفظه بضعة عشر حديثاً متون جميعها: إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه».

قال محمد بن طلحة النعالي^(١):

«أنه حضر مع أبي الحسن في دعوة عند بعض الناس ليلة، فجرى شيء من ذكر الأكلة، فاندفع أبو الحسن يورد أخبار الأكلة^(٢) وحكاياتهم ونواديرهم، حتى قطع ليلته أو أكثرها بذلك».

قال البرقاني^(٣):

«سمعت أبا الحسن الدارقطني، يقول: كتبت ببغداد من أحاديث السوداني أحاديث يتفرد بها، ثم مضيت إلى الكوفة؛ لأسمع منه، فجنبت إليه، وعنده أبو العباس بن عقدة، فدفعت إليه الأحاديث في ورقة، فنظر فيها أبو العباس، ثم رمى بها، واستنكرها، وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديين يجيئوننا بما لا نعرفه، قال أبو الحسن: ثم قرأ أبو العباس عليه، فمضى في جملة ما قرأه حديث

(١) تاريخ بغداد (٣٥/١٢)، تاريخ دمشق (١٠١/٤٣)، سير أعلام النبلاء (٤٥٤/١٦)

(٢) الأكلة: جمع آكل، والمقصود بهم الطفيليين، ومن أشهرهم أشعب صاحب القصص المشهورة في الأكل والطعام والتطفل، وقد جمع بعض أهل العلم والمؤرخين أخبارهم في مصنفات، ومن كتب فيهم أبو الحسن المدائني (ت ٢٢٤ هـ وقيل ٢٢٥ هـ) ذكر الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٠٢/١٠) أن له كتاب «أخبار الأكلة»، وقد عقد ابن قتيبة الدينوري في كتابه عيون الأخبار فصلاً أورد بوب له بعنوان أخبار من أخبار الأكلة.

(٣) تاريخ بغداد (٣٦/١٢)

منها، فقلت له: هذا الحديث من جملة الأحاديث، ثم مضى آخر، فقلت: وهذا أيضا من جملتها، ثم مضى ثالث، فقلت: وهذا أيضا منها، وانصرفت، وانقطعت عن العود إلى المجلس لحمى نالتي، فبينما أنا في الموضع الذي كنت نزلته إذا بداقٍ يدق عليّ الباب، فقلت من هذا؟ فقال: ابن سعيد، فخرجت، وإذا بأبي العباس، فوقعت في صدره أقبله، وقلت: يا سيدي لم تجشمت المجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك، وجعل يعتذر إليّ، ثم قال: ما الذي أخرك عن الحضور؟ فذكرت له أنني حممت، فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت، فكنت بعد إذا حضرت أكرمني ورفعني في المجلس، أو كما قال».

تقديمه في إمامة الصلاة بحضور الشيوخ:

قال الخطيب البغدادي^(١):

«حدثني خلال قال كنت في مجلس بعض شيوخ الحديث سماه خلال وانسيته وقد حضره أبو الحسين بن المظفر والقاضي أبو الحسن الجراحي وأبو الحسن الدارقطني وغيرهم من أهل العلم فحلت الصلاة فكان الدارقطني امام الجماعة وهناك شيوخ أكبر اسنانا منه فلم يقدم أحد غيره».

مواقف من تصحيحه لأخطاء المستملين:

قال خلال^(٢):

«غاب مستملي أبي الحسن الدارقطني في بعض مجالسه، فاستمليت عليه، فروى حديث عائشة أن النبي ﷺ أمرها أن تقول: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني».

فقلت: اللهم إنك عفو، وخففت الواو فأنكر ذلك، وقال عفو بتشديد الواو.

(١) تاريخ بغداد (٣٨/١٢)

(٢) تاريخ بغداد (٣٨/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٣/٤٣)

قال رجاء بن مُحَمَّد الأنصاوي^(١):

«كنا عند الدارقطني يوماً، والقارئ يقرأ عليه، وهو قائم يصلي نافلة، فمر حديث فيه ذكر نسير بن ذعلوق، فقال القارئ: بشير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله!، فقال القارئ: بشير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: سبحان الله!، فقال القارئ: يسير بن ذعلوق، فقال الدارقطني: أ □ □ □ □ [القلم: ١]».

قال حمزة بن مُحَمَّد بن طاهر^(٢):

«كنت عند أبي الحسن الدارقطني، وهو قائم يتنفل، فقرأ عليه أبو عبد الله بن الكاتب حديثاً لعمرو بن شعيب، فقال: عمرو بن سعيد، فقال: أبو الحسن: سبحان الله!، فأعاد الإسناد، وقال: عمرو بن سعيد، ووقف، فتلا أبو الحسن: أ □ □ □ □ □ □ □ □ [هود: ٨٧].

فقال ابن الكاتب: عمرو بن شعيب».

سابعاً: ثناء العلماء على علم الدارقطني:

قال أبو زر الهروي^(٣): «سمعت الحاكم أبا عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، وسئل عن الدارقطني، فقال: ما رأى مثل نفسه».

(١) تاريخ بغداد (٣٩/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٣/٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي

(٢) تاريخ بغداد (٣٩/١٢)، والأنصاوي نسبة إلى أنصنا بالفتح ثم السكون وكسر الصاد المهملة والنون

مقصور، مدينة من نواحي الصعيد على شرقي النيل [معجم البلدان]

(٣) تاريخ بغداد (٣٩/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٤/٤٣)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي

(٤٦٦/٣)، وقال تاج الدين السبكي بعد أن ذكر هذه الحكاية والتي قبلها:

«وهذا في الحكايتين مع حسنه فيه من أبي الحسن استعمال للمسألة المشهورة فيمن أتى

في الصلاة بشيء من نظم القرآن قاصدا للقراءة وشيئاً آخر؛ فإن صلاته لا تبطل على

الأصح، ولو قصد ذلك الشيء الآخر وحده لبطلت» .

(٣) تاريخ بغداد (٣٦/١٢)، تاريخ دمشق (١٠٠/٤٣)، سير أعلام النبلاء (٤٥٣/١٦)

قال أبو عبد الله الحاكم^(١):

«أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ الدارقطني رضي الله عنه صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والنحويين أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنُّه دون الناس وكان أحد الحفاظ ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته وحج شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يصف حفظه وتقوده بالتقدم حتى استكرت وصفه إلى أن حجبت سنة سبع وستين فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة شهر وكثر اجتماعنا بالليالي والنهار فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن سؤالاتي^(٢) وقد سمعها مني أصحابي سمع أبا القاسم بن منيع وأقرانه بالعراقين ثم دخل الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد وله مصنفات كثيرة مفيدة يطول ذكرها».

قال الأزهري^(٣):

«كان الدارقطني ذكياً إذا نُؤكِرَ شيئاً من العلم أي نوع كان وجد عنده منه نصيب وافر».

قال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري^(٤):

«كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بَعْدَ إِلا

(١) تاريخ بغداد (٣٦/١٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٦/٤٣)

(٢) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، طبع في عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م في مجلد واحد بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٥/١٢)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤٦٤/٣)

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٥/١٢)، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد لابن نقطة (ص

مضى إليه، وسلم له، يعني: سلم له التقدمة في الحفظ، وعلو المنزلة في العلم».

قال عَبْدُ الغنى بن سعيد الحافظ^(١):

«أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي ابن المديني في

وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عُمَر الدارقطني في وقته» .

قال البرقاني^(٢):

«كنت أسمع عَبْدُ الغنى بن سعيد الحافظ كثيرا إذا حكى عن أبي الحسن

الدارقطني شيئا، يَقُولُ: قَالَ أستاذي: وسمعت أستاذي: فقلت له: في ذلك، فقال:

وهل تعلمنا هذين الحرفين من العلم إلا من أبي الحسن الدارقطني، قَالَ لنا

البرقاني: وما رأيت بعد الدارقطني أحفظ من عَبْدُ الغنى بن سعيد» .

قال السلمي^(٣):

«شهدت بالله أن شيخنا الدارقطني لم يخلف على أديم الارض مثله في

معرفة حديث رسول الله ﷺ، وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم» .

قال الخطيب البغدادي^(٤):

«وكان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم

الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق

والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب» .

قال ابن عساكر^(٥): «الحافظ، أوجد وقته في الحفظ».

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٦/١٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠١/٤٣)،

وفيات الاعيان لابن خلكان: ٢٩٨/٣.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٦/١٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠٠/٤٣)

(٣) تاريخ دمشق (١٠٥/٤٣)، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦)

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٤/١٢)

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٣/٤٣)

قال ابن تيمية^(١):

«وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا ولكن عرف من طريق آخر: أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث في حديث وهذا فن شريف وكان يحيى بن سعيد الأنصاري ثم صاحبه علي بن المديني ثم البخاري من أعلم الناس به وكذلك الإمام أحمد وأبو حاتم وكذلك النسائي والدارقطني وغيرهم».

وقال ابن تيمية في موضع آخر^(٢):

«فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن: كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدارقطني وغيرهم. وهذه علوم يعرفها أصحابها والله أعلم».

قال الذهبي^(٣): «الإمام، شيخ الاسلام، حافظ الزمان».

وقال أيضا^(٤): «كان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك».

وقال ابن كثير^(٥): «الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا، سمع الكثير، وجمع وصنف وألف وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف،

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٨)

(٢) مجموع الفتاوى (٤٢/١٨)

(٣) تذكرة الحفاظ (١٣٢/٣)

(٤) سير أعلام النبلاء (٤٥٠/١٦)

(٥) البداية والنهاية (٤٥٩/١٥)

واتساع الرواية والاطلاع التام في الدراية».

بالإضافة لثناء العلماء عليه في تمكنه في علم العلل والحديث؛ فكذاك أثنوا على حفظه وتمكنه في علوم أخرى، مثل القراءات والنحو.
قال الحاكم^(١):

«صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ والورع، وإماما في القراء والنحويين»
قال الخطيب البغدادي^(٢):

«وكان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث منها:

١- القراءات:

فإن له فيها كتابا مختصرا موجزا، جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب، وسمعت بعض من يعتنى بعلوم القرآن، يَقُولُ: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه.

٢- ومنها: المعرفة بمذاهب الفقهاء:

فإن كتاب «السنن» الذي صنفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (٤٦٣/٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٢/٣).

(٢) تاريخ بغداد (٣٤/١٢)

الأحكام.

وبلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الاصطخري، وقيل: بل درس
الفقه على صاحب لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه.
٣- ومنها أيضا المعرفة بالأدب والشعر:

وقيل: إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء، وسمعت حمزة بن مُحَمَّد
بن طاهر الدقاق، يَقُولُ: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري
في جملة ما يحفظ من الشعر، فنسب إلى التشيع لذلك» اهـ.
ثامناً: الرد على اتهامه بالتشيع:

اتهمه بعض المعاصرين له بالتشيع، قال حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق
في سبب ذلك:

«كان أبو الحسن الدَّارِقُطْنِيَّ يحفظ ديوان السيد الحَمِيرِيِّ^(١)، في جملة ما
يحفظ من الشعر فنسب إلى التشيع لذلك».
والجواب عليها من وجوه:

أولاً: هي مجرد دعوى، والدعاوى ما لم تقم عليها البيِّنات فهي مردودة.
ثانياً: لا يوجد أي تلازم بين حفظ كلام، وبين اعتقاد صحته، فأهل العلم
كانوا يحفظون الضعيف والموضوع، ولا يلزم من ذلك أنهم يعتقدون صحة ما
حفظوه من الموضوع أو الضعيف.

ثالثاً: أن حفظه لأشعار الحميري، كان لسبب وهو حسن نظمه، قال

(١) إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة الحَمِيرِيِّ (ت ١٧٣هـ، وقيل: في غيرها)، قال
الذهبي عنه: من فحول الشعراء، ولكنه رافضي جلد، انظر: «سير أعلام النبلاء»:
٤٠/٨-٤٢.

الذهبي^(١):

«ونظمه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانه أبو الحسن الدارقطني».

رابعاً: أن هذه الدعوى مخالفة للمنقول عن الدارقطني مما نقله من ترجم له ومخالف لما هو موجود في كتبه، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

قال الدارقطني^(٢):

«اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل، فتحاكموا إلي، فأمسكت، وقلت: الامسك خير، ثم لم أر لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يحل في الرفض».

وقال أيضاً^(٣):

«من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»

قال د. ضيف الله الرحيلي^(٤):

«كتابه «فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض...» فهو في جملته ردٌّ على الشيعة الذين أوجدوا الفرقة والشقاق بين علي وآل بيته وبين سائر أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم أجمعين، فلم يورد في الكتاب إلا أقوال آل البيت في أبي بكر وعمر رضي الله عن الجميع، وذمّ الشيعة الزاعمين الخلاف بين

(١) سير أعلام النبلاء (٤٦/٨)

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦)

(٣) مجموع الفتاوى (٤٣٥/٤)، اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ص ٥٠٢)، وذكر ابن تيمية أن هذا الكلام كان يقوله كل من: أيوب السختياني، وأحمد بن حنبل، والدارقطني.

(٤) الإمام أبو الحسن الدارقطني وأثاره العلمية (١٠١/١).

أصحاب النبي ﷺ، أو على الأقل هذا هو الموجود فيما رأيته مما بقي من الكتاب مخطوطاً» اهـ.

كتاب فضائل الصحابة طُبع جزء منه بتحقيق د.محمد بن خليفة الرياح سنة ١٤١٩ - ١٩٩٨، طبعته مكتبة الغرباء الأثرية، والكتاب هو في الثناء على الصحابة رضي الله عنهم.

تاسعاً: وفاته:

توفي في شهر ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاث مئة^(١).

قال ابن الجوزي^(٢):

«أخبرنا أبو القاسم الحريري عن أبي طالب العشاري قال: توفي الدارقطني آخر نهار يوم الثلاثاء سابع ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، ودفن في مقبرة معروف يوم الأربعاء، وكان مولده لخمس خلون من ذي القعدة سنة ست وثلاثمائة وله تسع وسبعون سنة ويومان».

وصلى عليه أبو حامد الإسفرائيني الفقيه، ودفن قريباً من معروف الكرخي في مقبرة باب الدير^(٣)، رحمهم الله وجعل الجنة مثواهم.

قال أبو عبد الله الحاكم^(٤):

«ورد علي كتاب شيخنا أبي عبد الرحمن السلمي سلمه الله من مدينة السلام، يذكر بخط يده وفاة الشيخ الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني يوم

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٤٠/١٢، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠٥/٤٣)، المنتظم لابن

الجوزي (٣٨٠/١٤)، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢٩٨/٣، سير أعلام النبلاء للذهبي

(١٦/٤٥٧)، البداية والنهاية ٣١٧/١١، الوافي بالوفيات للصفدي (٢١/٢٣٢)

(٢) المنتظم لابن الجوزي (٣٨٠/١٤)

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٩/١٢)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٩٨/٣).

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠٥/٤٣)

الخميس لثمان خلون من ذي القعدة من سنة خمس وثمانين، وقد قعدت للإملاء
وكثر الدعاء والبكاء ثم أملت عنه حديثا وذكرت بعده تاريخ وفاته من خط أبي
عبد الرحمن ثم شهدت بالله أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث
رسول رب العالمين صلوات الله عليه وعلى آله أجمعين وذلك في حديث أصحابه
المنتخبين والأئمة من التابعين وأتباع التابعين رضي الله عنهم أجمعين».

المبحث الثاني التعريف بكتاب العلل

(سبب التأليف، طريقة ترتيبه، مكانة الكتاب وثناء العلماء عليه، من جهود العلماء والباحثين في العناية به)
سبب وطريقة تأليفه:

قال الخطيب البغدادي في ذلك^(١):

«سألت البرقاني، فقلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملئ عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم، ثم شرح لي قصة جمع العلل، فقال: كان أبو منصور ابن الكرجي يريد أن يصنف مسندا معللا فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الورّاقين فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن ثم أملى علي الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لم تنتظر قبل إملائك الكلام في لأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في حفظي بنظري.

ثم مات أبو منصور والعلل في الرقاع، لأبي الحسن بعد سنين من موته: إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الاجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك وقرأتها عليه من كتابي ونقلها الناس من نسختي».

(١) تاريخ بغداد (٣٧/١٢).

وقال الخطيب في ترجمة أبي منصور ابن الكرجي^(١):

«أراد أن يصنف مسندا معللا، فكان أبو الحسن الدارقطني يحضره عنده في كل أسبوع يوما، ويعلم على الأحاديث في أصوله وينقلها شيخنا أبو بكر البرقاني - وكان إذ ذاك يورق له - ويملي عليه أبو الحسن علل الأحاديث، حتى خرج من ذلك شيئا كثيرا، وتوفي أبو منصور قبل استتمامه، فنقل البرقاني كلام الدارقطني ورتبه على المسند، وقرأه على أبي الحسن وسمعه الناس بقراءته، فهو كتاب العلل الذي يرويه الناس عن الدارقطني» اهـ.

وقيل: أن البرقاني هو الذي كتبه وجمعه ونشره بعد وفاة الدارقطني، وهذا القول نقله السخاوي في فتح المغيـث فقال^(٢):

«ليس من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني، لأنه كان يسأله عن علل الأحاديث فيجيبه عنها بما يفيد عنه بالكتابة، فلما مات الدارقطني وجد البرقاني قمطره امتلا من صكوك تلك الاجوبة فاستخرجها وجمعها في تأليفٍ نسبه لشيخه.

ذكر ذلك الحافظ أبو الوليد بن خيرة في ترجمة أستاذه القاضي أبي بكر بن العربي من برنامج شيوخه، قال: ومثل هذا يذكر في (البارع) في اللغة لأبي علي البغدادي ; فإنه جمعه بخطه من صكوك، فلما توفي أخرجه أصحابه ونسبوه إليه» .

والجواب على ذلك من وجهين^(٣):

الأول: أنه مخالف لكلام الخطيب الذي نقله عن البرقاني مباشرة أن الكتاب

(١) تاريخ بغداد (٥٦/٦).

(٢) فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث (٣/٣١٠ - ٣١١).

(٣) مستفاد من جواب د. محفوظ الرحمن السلفي في مقدمة تحقيقه علل الدارقطني (٦٩/١).

قد قرأ على الدارقطني وسمعه الناس بقراءته، ولاشك أن كلام الخطيب وهو تلميذ البرقاني الذي سمع منه مباشرة؛ أولى بالقبول من كلام غيره.

الثاني: أن كتاب العلل قد روي عن الدارقطني بأسانيد أخرى ليس فيها ذكر البرقاني، مما يدل على أن الدارقطني قد رواه بنفسه، ومن هذه الأسانيد التي رويت من غير طريق البرقاني، ومن ذلك:

١- رواية أبي ذر عبد بن أحمد الهروي، عن الدارقطني:

إسنادها منكور في فهرست ابن خير الاشبيلي^(١)، وأيضاً في المعجم المفهرس^(٢) لابن حجر، كلاهما عن طريق أبي ذر الهروي.

٢- رواية أبي القاسم عبيد الله بن عثمان الصيرفي، عن الدارقطني:

أوردها السخاوي^(٣) لما ذكر إسناده إلى الدارقطني، فذكر أبا القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي مع البرقاني.

طريقة ترتيب الكتاب:

مرتب على مسانيد الصحابة، قال البرقاني^(٤):

«إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك وقرأتها عليه من كتابي ونقلها الناس من نسختي» .

موضوع الكتاب:

موضوعه في علم العلل، وفي كثير من الأحيان إذا أطلق علم العلل فيراد به نوع مخصوص، ألا وهو: أحاديث الاختلاف بين الرواة، وهذا شائع في كتب

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص: ١٧٢.

(٢) المعجم المفهرس ص: ١٥٩.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/٣١٢).

(٤) تاريخ بغداد (٣٧/١٢).

العلل، فكتاب علل ابن أبي حاتم على سبيل المثال أغلبه كان على هذا النوع وهو الكلام على اختلاف الرواة، أما كتاب علل الدارقطني فلا يوجد فيه إلا هذا النوع، وهذا هو الذي يتميز به النقاد.

وقد ذكر البرقاني كلاماً فيه إشارة لما سبق، فقال^(١):

«أملى عليّ الكلام من حفظه فيقول: حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث» اهـ.

والناظر في إجابات الدارقطني على الأسئلة في كتاب العلل سيجد هذا واضحاً.

ثناء العلماء على كتاب العلل:

قال محمد بن أبي نصر الحميدي^(٢): «ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب التهمم بها: كتاب العلل، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني... الخ».

وقال الذهبي^(٣): «وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تتدهش ويطول تعجبك».

وقال أيضاً^(٤): «هذا شيء مدهش كونه كان يملئ العلل من حفظه فمن أراد أن يعرف قدر ذلك فليطالع كتاب العلل للدارقطني ليعرف كيف كان الحفاظ».

وقال ابن كثير^(٥): «وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو أجل كتاب بل أجل ما رأيناه وضع في هذا

(١) تاريخ بغداد (٣٧/١٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٨١.

(٣) تذكرة الحفاظ (١٣٣/٣)

(٤) تاريخ الإسلام (٥٧٨/٨ - ٥٧٩)

(٥) اختصار علوم الحديث ص ١٩٨.

الفن، لم يسبق إليه مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه».

جهود العلماء والباحثين في العناية بكتاب العلل للدارقطني:

أولاً: جهود المتقدمين في سماعه وإسماعه:

وهذا له أمثلة عديدة منها:

قال ابن الأبار في ترجمة محمد بن الحسن بن خلف المعروف بابن برنجال^(١):

«ومما سمع صحيح مسلم ومسند البزار وتاريخ ابن أبي خيثمة والعلل للدارقطني» .

وقال ابن الأبار أيضاً في ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد النفطي المعروف بابن الصايغ^(٢):

«حدث أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي عنه بالموطأ ومصنف النسائي ومسند البزار وسنن الدار قطني وكتاب العلل له» .

ثانياً: جهود المعاصرين بطباعته وتحقيقه:

طبع عدة طبعات:

١- طبعة دار طيبة، بتحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي في سنة ١٤٠٥ - ١٩٨٥، وكان المحقق رحمه الله قد أخرج أحد عشر مجلداً من الكتاب، وآخرها ينتهي بمسند أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -.

٢- قام الشيخ محمد الدباسي بإكمال ما لم يخرجه الشيخ محفوظ، فأخرج تكملة العلل وطبعت التكملة في طبعتين، الأولى سنة ١٤٢٧هـ، والثانية سنة

(١) معجم أصحاب القاضي أبي علي الصديقي (ص: ١٢٨)

(٢) معجم أصحاب القاضي أبي علي الصديقي (ص: ٢٣٨)

٣- في سنة ١٤٣٢ طُبع الكتاب طبعة جديدة أصدرتها دار طيبة بالرياض، وهي عبارة عن إعادة إصدار لتحقيق الشيخ/محفوظ الرحمن زين الله -رحمه الله- ، مع تحقيق القسم الباقي من الكتاب، بتحقيق/خالد بن إبراهيم المصري، وجماعة معه، مع الاستفادة من جهود الشيخ محمد الدباسي.

٤- في سنة ١٤٣٢ أيضاً طبع بتحقيق الشيخ محمد الدباسي الكتاب كاملاً بعشرة مجلدات طبعتها دار الريان.

ثالثاً: جهود العلماء في تلخيصه والانتقاء منه:

١- المنتقى من علل الدارقطني في مجلد للحافظ ابن عبد الهادي تلميذ شيخ الاسلام ابن تيمية، ذكر ذلك الحافظ ابن رجب^(١).

٢- بلوغ الأمل بتلخيص كتاب العلل للدارقطني، وهو للحافظ السخاوي وقيل بأنه كتب منه الربع^(٢).

٣- المقترّب في بيان المضطرب للحافظ ابن حجر العسقلاني، انتقى فيه الأحاديث مضطربة المتن أو الإسناد من علل الدارقطني.

قال السخاوي^(٣): «ولمضطربي السند والمتن أمثله كثيرة فالذي في السند وهو الأكثر يؤخذ من العلل للدارقطني، ومما النقطة شيخنا منها مع زوائد وسمّاه المقترّب في بيان المضطرب».

قال د. أحمد بازمول:

«كتابه (المقترّب في بيان المضطرب) مخطوط لم أقف عليه وقد بحثت عنه

(١) نيل طبقات الحنابلة (١٢٠/٥)

(٢) ذكر ذلك السخاوي في كتابيه: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٦/٨)، وفتح المغيـث بشرح ألفية الحديث (٣١٢/٣).

(٣) فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث (٢٩٠/١).

كثيراً من خلال سؤال المشايخ والأساتذة وطلبة العلم المختصين فكلهم يجيبون بأنه غير معثور عليه بل في عداد المفقود».

٤- الانتفاع بترتيب العلل للدارقطني على الأنواع^(١)، وهو للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٥- رفع الكلل عن العلل، لمحمد مرتضى الزبيدي الحنفي، ذكره عبد الحي الكتاني^(٢) وقال: «هي أربعون حديثاً انتقاها من كتاب علل الدارقطني وتكلم معه فيها».

رابعاً: الدراسات الأكاديمية:

١- مرويات الإمام الزهري المعلّة في كتاب العلل للدارقطني - تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها، رسالة دكتوراه للباحث د. عبد الله بن محمد حسن بن يعقوب دمفوق، وهي أربعة أجزاء، طبعت في مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ م.

٢- الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني تخريج ودراسة، رسالة دكتوراه، للباحث: خالد بن عبد الله بن سبيت السبيت، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٢١ هـ.

٣- مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلّة في كتاب العلل للدارقطني - تخريجها ودراستها والحكم عليها، رسالة دكتوراه للباحث د. عادل بن عبد الشكور الزرقي، إشراف الدكتور محروس حسين عبد الجواد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٤ هـ.

٤- أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه

(١) كشف الظنون (١/١٧٥)، حجر العسقلاني مصنفاً ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة لشاكر محمود (١/٢٠٥).

(٢) فهرس الفهارس (١/٥٣٨).

العلل، جمع ودراسة، رسالة دكتوراه د. خالد محمد سعيد باسمح، قسم السنه بكلية أصول الدين بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد طُبع الكتاب في ثلاثة مجلدات طبعته دار التوحيد.

٥- مرويات الإمام شعبة بن الحجاج المعلّة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية، للباحث عائد رمزي إبراهيم أبو غليون، إشراف أ. د. إسماعيل رضوان، الجامعة الإسلامية بغزة - كلية أصول الدين ١٤٣٢ هـ.

٦- مرويات يحيى بن سعيد الأنصاري المعلّة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية - رسالة ماجستير للباحثة إيمان عز الدين رشيد عودة من الجامعة الإسلامية في غزة، بإشراف الدكتور/إسماعيل سعيد رضوان، سنة ١٤٣٣ هـ.

٧- مرويات الإمام عبيد الله بن عمر المعلّة بالاختلاف عليه في كتاب العلل للدارقطني - دراسة نقدية - للباحثة ميسر أبو عمرة، إشراف أ. د. إسماعيل رضوان، الجامعة الإسلامية بغزة - كلية أصول الدين ١٤٣٢ هـ.

الفصل الثاني

التعريف بالحديث المضطرب ومعالم من منهج الدارقطني

فيه، وفيه مطالب:

فيه مطالب:

المطلب الأول: التعريف (لغة، واصطلاحاً)

المطلب الثاني: ألفاظ ذات صلة بالاضطراب

المطلب الثالث: سبب اعتبار الاضطراب أحد أنواع العلل

المطلب الرابع: اضطراب مدار الإسناد على وجهين

ظاهرها الصحة وأثره في صحة الرواية

المطلب الخامس: شروط الحكم على الرواية بالاضطراب

المطلب السادس: إشكال حول الحكم بالاضطراب مع الجواب

عليه

المطلب السابع: قرائن في معرفة الاضطراب، وأهمية

معرفتها

المطلب الثامن: انتقاد الحافظ الذهبي حول منهج الدارقطني

في تعليل بعض الأحاديث بالاضطراب

المبحث الأول التعريف بالحديث المضطرب

المطلب الأول التعريف اللغوي والاصطلاحي للمضطرب

لغةً: اضطرب، أصلها من اضطرب من الضرب، على وزن أفْتَعَلَ، والطاءُ بدل من التاء، لأن تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدالها^(١).

ويقال: اضطرب أمره اختل^(٢) واضطرب تحرك وماج^(٣).
ويقال أيضاً^(٤): اضطرب الحبلُ بين القوم: إذا اختلفت كلمتهم.
قال أبو هلال العسكري^(٥):

«الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين، وهو افتعال من ضرب، يقال اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضاً فيتمحص.

ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة، ألا ترى

(١) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١٣٤/٤).

(٢) مختار الصحاح (ص ١٨٣).

(٣) القاموس المحيط (ص ١٠٨).

(٤) تهذيب اللغة (١٧/١٢).

(٥) معجم الفروق اللغوية (ص ١٤٧).

أنه يقال اضطربت السفينة واضطرب حال زيد واضطرب الثوب، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك» .

التعريف الاصطلاحي:

كما هو معلوم لدى الباحثين أن الكثير من المصطلحات عند أئمة النقد لم تكن محددة مستقرة بحيث يطلق فلا يراد به إلا المعنى المحدد، ومن ذلك لفظ الاضطراب أو المضطرب، فالاضطراب في اصطلاح أهل العلم بحسب ما وقفت عليه له أربعة معانٍ ذكرها أهل العلم في كتب متفرقة، ويُعرف المعنى المقصود في كل موضع بحسب السياق:

المعنى الأول:

((الرواية التي تروي على أوجه مختلفة متساوية في القوة ولا مرجح بينها ولا يمكن الجمع))^(١)
وهو الأشهر في كتب المصطلح، ونلاحظ تقييد الاضطراب في هذا التعريف بقيدتين:

الأول: التساوي بالقوة

الثاني: عدم إمكانية الجمع أو الترجيح

قال الحافظ ابن حجر^(٢): «الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين:
أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٩٣-٩٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٣٤٨).

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث» اهـ.

وكما تقدم أن هذا المعنى هو الأشهر في كتب مصطلح الحديث، وبحسب ما وقفت عليه -حسب الاستطاعة-؛ فإن أول من أفرد في كتب المصطلح فصلاً خاصاً للمضطرب ووضع له حداً وتعريفاً وقيداً بالقيدين الأنفين، هو الحافظ ابن الصلاح في كتابه معرفة علوم الحديث، ثم أخذ العلماء الذين كتبوا في المصطلح كلامه وتتابعوا على ذكره.

وهذا المعنى له أمثلة عديدة استخدمها النقاد في كتب العلل، ومنها علل الدارقطني، فمن أمثلته:

١- ذكر الدارقطني الاختلاف في حديث^(١)، فقال في آخره:

«هو مضطرب، لا أحكم فيه بشيء» .

٢- قال الدارقطني في حديث آخر^(٢):

«وليس فيها شيء أقطع على صحته، لأن الأعمش اضطرب فيه، وكل من رواه عنه ثقة إلا جبان» اهـ.

ومن الأخطاء التي قد يقع فيها عدد من الباحثين قصره لمصطلح (الاضطراب) على هذا المعنى فقط، فتراه يتكلف في تفسير كلام الناقد كالترمذي أو الدارقطني أو غيرها ما يجعله موافقاً لهذا المعنى فحسب.

المعنى الثاني:

((الحديث الذي يُروى على أوجه مختلفة، ويتبين أن مدار الاختلاف لم

(١) علل الدارقطني (١٠٦/٣).

(٢) علل الدارقطني ٣٨٥ (٤٨٦/٥).

يضبطه)). .

هذا المعنى أشار له ابن دقيق العيد لما تحدث عن الاضطراب وصوره، فقال (١):

«يسمى مثلاً الراوي باسم معين في رواية، ويسمى آخر باسم آخر في رواية أخرى» اهـ.

وهذا المعنى هو الأشهر والأكثر استعمالاً في كتب العلل، وسيلحظ القارئ بأن أكثر الروايات التي حكم عليها الدارقطني بالاضطراب سواء مما ذكرته في هذا البحث أو لم أذكره فيه؛ إنما هي على هذا المعنى.

ومن أبرز الفروق بين هذا المعنى والمعنى الذي قبله:

١- أن في هذا المعنى سبب الاضطراب فيه غالباً هو عدم ضبط المدار لروايته.

٢- أن هذا التعريف يخلو من التقييد بعدم إمكانية ترجيح أحد الأوجه، وسيلحظ القارئ في العديد من الروايات التي حكم عليها الدارقطني أو غيره بالاضطراب، إنهم كانوا يصفون الرواية بالاضطراب، وفي ذات الوقت يرجحون أحدها في العديد من المواضع، مما يدل على عدم صحة القيد بعدم إمكانية الجمع.

وهذا المعنى وجدت له أمثلة عديدة في نصوص النقاد، فمن ذلك:

١- قال الحميدي (٢):

«وكان سفيان يشك في حديث أبي النضر يضطرب فيه، وربما شك في حديث زياد ويقول: يختلط علي ثم قال لنا غير مرة: حديث أبي النضر كذا، وحديث زياد كذا، وحديث محمد بن عمرو بن علقمة كذا على ما ذكرت كل

(١) الاقتراح ص ٢٩٨

(٢) مسند الحميدي (١/٢٤٧).

ذلك».

٢- وقال الحميدي في موضع آخر^(١):

«وكان سفيان، يقول: فيه مُخْرِيرُ الكعبي، فإن استفهمه أحد، قال: مُجَرِّشٌ،
أَوْ مُجَرِّسٌ، أَوْ مُحَرِّسٌ، ربما قال: ذا، وذا وكان أبدا يضطرب في الاسم، ((قال
الحميدي: وهو محرش))» .

٣- قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي^(٢):

«أبو إسحاق الهمداني مضطرب في هذا الحديث، يقول: عن عمرو بن
ميمون، عن عمر، ويقول عن غيره، ويضطرب فيه».

٤- قال أبو داود السجستاني^(٣):

«وشك فيه ابن عيينة، قال: مرة عن عبيد الله، عن أبيه، أو عن عبيد الله،
عن ابن عباس، ومرة قال: عن أبيه، ومرة قال: عن ابن عباس، اضطرب فيه
وفي سماعه من الزهري».

٥- قال الترمذي^(٤):

«وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، وربما ذكر فيه عن
عمر، عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر، عن النبي
ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا» .

٦- وقال الترمذي^(٥):

«كان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث، يقول أحياناً: عن أبي أيوب

(١) مسند الحميدي (١١٢/٢).

(٢) جامع الترمذي (٤٥٤/٥).

(٣) سنن أبي داود (٢٣٧/١).

(٤) سنن الترمذي (٣٤٩/٣).

(٥) سنن الترمذي (٣٨٠/٤).

عن النبي ﷺ، ويقول أحياناً: عن علي، عن النبي ﷺ.».

٧- قال الدارقطني^(١) بعد أن ذكر اختلاف الأوجه المروية عن عمرو بن

دينار:

«ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار، لأنه ضعيف قليل

الضبط»

٨- قال الدارقطني^(٢):

«اضطرب ابن إسحاق في روايته عن الحسن بن دينار لهذا الحديث، فمرة

رواه عنه عن الحسن البصري، ومرة رواه عنه عن قتادة» اهـ.

والأمثلة على هذا المعنى في علل الدارقطني كثيرة، وسيتم ذكر شيء منها

في الدراسة التطبيقية.

المعنى الثالث:

((وجود خلل أو خطأ أو ضعف في الإسناد ولو لم يكن فيه أوجه

مختلفة))^(٣).

وهذا المعنى لا أستطيع الحكم بوجوده بشكل جازم؛ لعدم عثوري على نقولات

لعلماء متقدمين تنص على ذلك، ولكنني وجدت بعض الأمثلة القليلة التي يفهم

منها استخدام أهل العلم لكلمة الاضطراب على هذا المعنى، ومنها:

(١) علل الدارقطني (١/١١٢).

(٢) سنن الدارقطني (١/٢٩٧).

(٣) هذا المعنى استغذته من شرح صوتي على كتاب علل ابن أبي حاتم للدكتور إبراهيم

اللاحم في الدورة العلمية المكثفة الثانية التي أقيمت في جامع القاضي بمحافظة عنيزة

وكلامه مذكور في المحاضرة الرابعة من الدورة، وقد تم تفريغ الشرح الصوتي في ملف

pdf منشور في الانترنت وكلامه مذكور في ص ٣٢-٣٣، وقد نكر عدداً من الأمثلة

على هذا المعنى من كلام أبي حاتم تحديداً.

١- قال أبو بكر بن الأثرم^(١) عن حديث أخطأ فيه عطاء بن السائب وعاصم بن بهدلة:

«حديث عطاء بن السائب خطأ.

رواه منصور وأبو حصين والأعمش عن أبي وائل عن سلمان بن ربيعة قال: جذب لنا عمر السمر، فهذا هو الحديث.

ثم خالفهم فيه عاصم بن بهدلة وعطاء بن السائب، فأين هاذين من هؤلاء.
ثم اضطرب فيه هاذان لأنهما لم يحفظاه:

فقال عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال: جذب لنا عمر، ولم يرفعه وترك سلمان بن ربيعة.

وأما عطاء بن السائب فقال: عن أبي وائل عن عبد الله قال: جذب لنا رسول الله، أخطأ فيه» ١.هـ.

فقوله اضطرب أي أخطأ كما يدل عليه السياق

٢- قال علي بن المديني^(٢):

«فكنت أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق، فإذا هو قد دلسه، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني من لا أتهم، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، فإذا الحديث مضطرب» ١.هـ.

فوصف الحديث بالاضطراب لأجل تدليس محمد بن إسحاق، أو لوجود راوٍ مبهم.

٣- قال ابن أبي حاتم^(١):

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: ٧٨).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٣٤٧).

«٧٩- وسمعت أبي، وحدثنا: عن محمد بن الخليل، عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة بن مسلم، عن قيس بن خالد بن حبت، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: إذا سقط الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، ثم ليطرحه، فإن أحد جناحيه داء، والآخر دواء.

فقال أبي:

هذا حديث مضطرب الإسناد» اهـ.

وهذا الإسناد لم يذكر فيه ابن أبي حاتم ولا أبوه أي اختلاف، وكذلك بعد البحث بحسب الوسائل المتاحة لم أجد له سوى هذا الوجه فيما يظهر، ولا وجدت من أخرجه بهذا الإسناد أصلاً إلا ابن أبي حاتم في هذا الموضع، ومع ذلك وصفه أبو حاتم بالاضطراب، مما يدل على أن المقصود بأن هذا الإسناد فيه خلل أو خطأ.

٤- قال ابن أبي حاتم^(٢):

«وسألت أبي عن حديث؛ رواه محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: حدثنا سعيد بن بشير الدمشقي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شداد، أن رسول الله ﷺ، قال: أيام التشريق إنها أيام أكل، وشرب.

قال أبي: هذا إسناد مضطرب أبو قلابة عن أبي الشعثاء لا يجيء، وذلك أن الذي يعرف أبو الشعثاء جابر بن زيد، وأبو قلابة عن جابر بن زيد يستحيل، ويونس بن شداد لا نعرفه^(٣)» اهـ.

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/٥١٦).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/٢٥١-٢٥٢).

(٣) قال البزار: «لا نعلم أسند يونس بن شداد إلا هذا، ولا نعلم له إسناداً إلا هذا، ولم يتابع

محمد بن خالد عليه» [كشف الأستار عن زوائد البزار ١/٤٩٨].

أعله بالاضطراب لأن مثل هذا الإسناد لا يجيء.

المعنى الرابع:

يُطلق لفظ الاضطراب بمعناه اللغوي فيكون مرادفاً للاختلاف، أي أن الرواة اختلفوا فيه بَعْضُ النظر عن القوة والضعف، او الخطأ والصواب، وإنما المراد بأنهم قد اختلفوا.

قال الزركشي^(١) مبيناً أن الاختلاف يسمى اضطراباً ولو تفاوتت الروايات في القوة:

«فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت».

مثال ذلك^(٢):

قال الترمذي^(٣):

«سألت محمدا قلت: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا سعيد بن أبي مریم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»^(٤).

فقال: عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق» اهـ.

الظاهر أن المقصود بقوله فيه اضطراب أي فيه اختلاف بين الرواة، وفي

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/٢٢٦).

(٢) المثال مستفاد من كتاب المقترّب في بيان المضطرب للدكتور أحمد بازمول (ص: ٤٩).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٨).

(٤) انظر تحقيق د. زائد النشيري لشرح عمدة الفقه لابن تيمية - كتاب الصيام ففيه تخريج جيد مرتب ومُفصل لهذا الحديث (١/١٧٨ وما بعدها).

هذا البحث يوجد أمثلة على هذا المعنى.

فائدة: أكثر ما يُوصف بالاضطراب هو إبدال راوٍ براوٍ وعدم ضبط الأسماء:

قال الحافظ ابن حجر^(١) لما تكلم عن تعريف المضطرب:

«أو كانت المخالفة بإبداله، أي: الراوي، ولا مرجح لإحدى الروائيتين على الأخرى، فهذا هو المُضْطَرِبُ.

وهو يقع في الإسناد غالباً. وقد يقع في المتن.

لكن قلَّ أن يحكم المحدث على الحديث باضطرابٍ بالنسبة إلى اختلافٍ في المتن دون الإسناد» اهـ.

فجعل الحافظ ابن حجر إبدال راوٍ براوٍ هو الصورة الأساسية في تعريف المضطرب.

والاختلاف الذي يصفه الدارقطني أو غيره بأنه اضطراب، أغلبه يكون في الإسناد، مثل:

١- الاختلاف في تحديد الرواة، وهو أكثر وأغلب ما يطلق عليه وصف الاضطراب، والناظر في ما حكم عليه الدارقطني بالاضطراب في كتاب العلل يتبين له صحة كلام الحافظ ابن حجر.

٢- الاختلاف في الوصل والإرسال.

٣- الاختلاف في الرفع والوقف.

وأما ما حكم عليه بالاضطراب من الاختلاف في المتن، فهو قليل جداً في علل الدارقطني، فأغلب الروايات التي يحكم عليها الدارقطني بالاضطراب يكون الاختلاف فيها في تحديد أسماء الرواة، فتارة يقول المدار: هو عن فلان، وتارة عن فلان آخر.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٢٧).

المطلب الثاني

ألفاظ ومصطلحات ذات صلة

أ- الاختلاف:

بعض أهل العلم يطلق الاختلاف على الاضطراب، وهذا له أمثلة في علل الدارقطني وغيره، ومنها قول الدارقطني^(١) عن حديث روي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري على عدة أوجه:

«والاختلاف من عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو ضعيف ذاهب».

وقال في حديث آخر أيضاً^(٢):

«ويشبه أن يكون الاختلاف من يزيد بن أبي زياد لسوء حفظه» .

فاستعمال الاختلاف بمعنى الاضطراب أمر موجود، ولكن من حيث الأصل فإنه معناه مختلف^(٣)، والفرق بينه وبين الاضطراب:

١- أنه أعم من الاضطراب، والاضطراب نوع منه، فالاختلاف قد يكون فيه كل الأوجه المروية صحيحة، أو قد ينتج منه الشاذ والمحفوظ، أو قد ينتج منه الاضطراب وقد ينتج غير ذلك.

٢- كما أن الاضطراب علة، بينما الاختلاف قد يكون علة وقد يكون غير

(١) علل الدارقطني (٢٤٣/٥)

(٢) علل الدارقطني ٣٨٥ (٣٤٠/٨)

(٣) انظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (ص: ١١).

ذلك، فالاختلاف منه المعلول ومنه المحفوظ.

وكما أن الاختلاف يُطلق على الاضطراب، فكذلك العكس كما تقدم عند الكلام على معاني الاضطراب عند المُحدِّثين في ص ٤٨ - ٤٩.

ب- التثبيح في الحديث:

* لغةً:

قال الأزهري^(١):

«والتَّبْحُ: اضطراب الكلام وتَفْنِينُهُ، والتَّبْحُ: تَعْمِيَةُ الخَطِّ وَتَرْكُ بيانِهِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: التَّبْحُ: التَّخْلِيطُ.» .

* اصطلاحاً:

قال العلامة المعلمي اليماني^(٢):

«أي لا يأتي بالحديث على الوجه» اهـ.

وهذا الوصف نادرٌ جداً في استخدام العلماء المتقدمين، ولم أجد من استخدمه سوى ثلاثة من أهل العلم، والبقية ينقلون كلامهم، والثلاثة هم:

الأول: معمر بن راشد:

١- سئل معمر^(٣): مالكٌ لم تكثر عن ابن شروس؟ قال: «كان يشبج الحديث.

٢- قال معمر^(١):

(١) تهذيب اللغة (١٩/١١)

(٢) في تحقيقه لكتاب التاريخ الكبير للبخاري في حاشية ٣٥٩/١ .

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣٥٩/١)، المعرفة والتاريخ للفسوي (٢٨/٢ و ٢٩)، ضعفاء

العقيلي (٢٤٠/١)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١٣٨/٢) وتصحفت عبارة

البخاري فقط عند ابن عدي في الكامل في بعض الطبعات: (يضع الحديث) بدل

(يشبج).

ما رأيت أحدًا بصنعاء إلا هو يثبج، إلا خلاد بن عبد الرحمن.

الثاني: عبد الرحمن بن مهدي:

قال عبد الرحمن بن مهدي^(٢):

ولو رأى إنسان سفيان يحدث لقال ليس هذا من أهل العلم يقدم ويؤخر ويثبج ولكن لو جهدت أن تزيله عن المعنى لم يفعل

الثالث: الإمام أحمد بن حنبل:

١ - سئل^(٣): رَوِّحْ أَحِبَّ إِلَيْكَ أَوْ أَبُو عَاصِمٍ؟ قَالَ: كَانَ رَوْحٌ يَخْرُجُ الْكِتَابَ،

وَأَبُو عَاصِمٍ يَثْبِجُ الْحَدِيثَ».

٢ - قال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل^(٤): حدثني أبي قال:

حدثنا يحيى بن آدم قال أملاه علي عبد الله بن إدريس من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود قال حدثنا علقمة عن عبد الله قال علمنا رسول الله ﷺ الصلاة فكبر ورفع يديه ثم ركع وطبق يديه وجعلهما بين ركبتيه فبلغ سعدا فقال صدق أخي قد كنا نفعل ذلك ثم أمرنا بهذا وأخذ بركبتيه

حدثني عاصم بن كليب هكذا

قال أبي: هذا لفظ غير لفظ وكيع، وكيع يثبج الحديث، لأنه كان يحمل نفسه

في حفظ الحديث

* تنبيه:

قال بعض أهل العلم أن التثبج كناية عن الوضع في الحديث، قال الشيخ

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١٨٨/٣).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٣٣/٢).

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (ص ٣٤٧)

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (٣٧١/١)

المعلمي^(١) عند كلامه عن عبارة (يثبج الحديث) :

«أي لا يأتي به على الوجه؛ وفي الميزان ولسانه عن ابن عدي حكاية هذه الكلمة عن البخاري بلفظ (يضع) فلزم من ذلك ما لزم، والله المستعان».

ونقل الشيخ الألباني^(٢) كلام الشيخ المعلمي السابق، ثم تعقبه فقال:

«كأنه رحمه الله يشير إلى عدم اطمئنانه لتفسير الكلمة بالوضع، وقد يكون له وجه من الناحية العربية، ولكن نحن المتأخرين لا يسعنا إلا أن نقبل تفسير المتقدمين لأعلميتهم، ما لم يكن هناك ما يدل على خطئهم، فكيف إذا كان هناك من رواه بلفظ الوضع؟! فقد روى ابن عدي في الكامل (٣٢٠/١) عن البخاري قال:

«قال عبد الرزاق: قال معمر: كان يضع الحديث». ولعل الأقرب إلى هذا المعنى: ما رواه ابن عدي بسنده عن أحمد: حدثنا عبد الرزاق قال: قلت لمعمر: ما لك لم تكثر عن ابن شروس؟ قال: «كان ينتج الحديث».

فإنه بمعنى الوضع - كما هو ظاهر - .

ويبدو أن الحافظ الذهبي الذي ذكر في «الميزان» رواية عبد الرزاق المتقدمة عن معمر قال:

«كان يضع الحديث». مع هذا؛ فكأنه رواه بالمعنى حين قال في ترجمة إسماعيل هذا في «المغني»: «كذاب. قاله معمر».

كما يبدو أن ابن حبان لم يتبين له هذا الجرح البالغ، أو أنه لم يبلغه؛ فذكره في كتابه «الثقات» (٣١/٣) برواية معمر عنه! وكذلك فعل ابن شاهين؛ فذكره

(١) في تحقيقه لكتاب التاريخ الكبير للبخاري في حاشية ٣٥٩/١ .

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣١٣/١٤).

في تاريخ أسماء الثقات، وقال (١٠/٥١): «ثقة من أهل اليمن».

ولعل هذا هو السبب الذي حمل ابن حزم على إعلال الحديث بالإرسال فقط؛ فقال في المحلى (٦/١١): «وهذا مرسل، ولا حجة في مرسل» انتهى كلام العلامة الألباني.

والأظهر هو:

قول الشيخ المعلمي، وذلك لما يلي:

أن مستند من فسر التثبيح بالوضع هو عبارة البخاري بنقل ابن عدي بلفظ (يضع)، ولكن اللفظ الصحيح الذي قاله البخاري إنما يُعرف بالرجوع لكتاب البخاري نفسه، ثم يُدعم بكتب الناقلين الآخرين عن البخاري كالعقيلي في الضعفاء والفسوي في المعرفة والتاريخ وكلاهما أقرب زمنًا للبخاري من ابن عدي، و يرجوع إلى ذلك سيتبين أن اللفظ الذي ذكره البخاري إنما هو (يثبج).

ج- التخليط:

قد يستخدم أحياناً لفظ التخليط بمعنى الاضطراب، مثاله:

قول الدارقطني^(١) عن حديث اختلف فيه على أبي معاوية الضرير:

«ورواه أبو معاوية الضرير، عن ابن إسحاق، فلم يقدّم إسناده وخط فيه، فقال: عن عبيد الله بن عتبة، ومرة قال: عن عبيد الله بن عمر» .

د- المدار:

هو الراوي الذي تدور عليه أسانيد حديث ما، وكلها تجتمع عنده وترجع إليه، فإن لم يكن للحديث سوى إسناده واحد فليس له مدار حينئذ^(٢).

مثاله:

(١) علل الدارقطني (٤٤٩/٥).

(٢) مقارنة المرويات ٤٣/١

حديث يرويه يزيد بن أبي زياد، واختلف عنه:
فرواه عبد العزيز بن مسلم القسملبي، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عائشة.

وخالفه عبد الرحيم بن سليمان؛ فرواه عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس.

فالرواية مدارها:

يزيد بن أبي زياد، لأن أسانيد عبد العزيز وعبد الرحيم كلها تجتمع وتلتقي عند يزيد بن أبي زياد.

هـ- الوجه:

إن كانت كلمة الوجه أو الأوجه مسبوقة بكلمة (من):

فالمقصود هو الطريق، فيقال: أخرجته فلان من هذا الوجه أي من هذا الطريق، ويقال: روي عن فلان من غير وجه أو من وجوه كثيرة، فالمقصود حينئذ أنه روي من أكثر من طريق.

إن كانت كلمة الوجه أو الأوجه مسبوقة بكلمة (على):

المقصود به صفة للإسناد أو المتن، فيقال: روي هذا الحديث عن فلان على وجهين، فالمقصود حينئذ أنه روي عن المدار على صفتين مختلفتين، كالرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو إبدال راوٍ بآخر وغير ذلك.

قال د. إبراهيم اللاحم^(١):

«هذا موضع يغلط فيه بعض الباحثين، فربما قال بعضهم: اختلف في هذا الحديث على فلان من وجهين، والأصل أن يقول: على وجهين، فهذا هو الأصل في بيان الاختلاف».

المطلب الثالث

سبب اعتبار الاضطراب أحد أنواع العلل

السبب الأساسي في عَدِّ الاضطراب أحد أنواع العلل، هو أن اضطراب الراوي قرينة على عدم الضبط في الجملة^(١).

قال الحافظ ابن الصلاح^(٢):

«الاضطراب موجب لضعف الحديث، لإشعاره بأنه - أي: الراوي - لم

يضبط»

قال الحافظ الذهبي^(٣):

«فأما إذا اختلف جماعة فيه، وأتوا به على أقوال عدة، فهذا يوهن الحديث،

ويدل على أن راويه لم يتقنه» .

قال الحافظ العراقي^(٤):

«والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لإشعاره بعدم ضبط راويه،

أو رواته، والله أعلم».

(١) قال د. ابراهيم اللاحم: «وكون الراوي تردد بين إسنادين لا يمنع الاحتمال أن يكون

هناك إسناد ثالث هو الصواب، لكن الراوي لم يضبط» [مقارنة المرويات ٣٩٢/٢]

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٤).

(٣) الموقظة (ص ٥٣)

(٤) شرح التبصرة والتذكرة (٢٩٣/١)

قال السخاوي^(١):

«(والاضطراب) حيث وقع في سند أو متن (موجب للضعف) لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته».

(١) فتح المغيـث (٢٩٦/١)

المطلب الرابع

اضطراب مدار الإسناد على وجهين

ظاهرها الصحة وأثره في صحة الرواية^(١)

إذا اضطرب أحد الرواة في رواية، فرواها على وجهين بإسنادين مختلفين، وكان كلٌّ من الإسنادين صحيح ورواته ثقات.

مثاله:

أن يرويه فتارة يقول: عن سالم بن عبد الله بن عمر، وتارة يقول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وتارة يقول عن الزهري، وتارة يقول عن نافع مولى ابن عمر.

كلهم ثقات، وكان ذلك الاختلاف بسبب اضطراب الراوي، لا بسبب أنه سمعه من الثلاثة.

هذه الحالة اختلف فيها أهل العلم على قولين:

القول الأول: أنه سبب في ضعف الرواية:

قال ابن دقيق العيد^(٢):

«يسمى مثلاً الراوي باسم معين في رواية، ويسمى آخر باسم آخر في رواية أخرى.

(١) انظر: مقارنة المرويات (٣٩٢/٢)

(٢) الاقتراح ص: ٢٩٨ - ٢٩٩.

فهذا محل نظر إذ يتعارض فيه أمران:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون عن الرجلين معاً.

الثاني: أن يغلب على الظن أنّ الراوي واحد، اختلف فيه.

فهنا لا يخلو إما أن يكون/الرجلان معاً ثقّين أو لا.

فإن كانا ثقّين، فهنا مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين أن لا يضر هذا

الاختلاف؛ لأنه إن كان الحديث عن هذا المعين، فهو عدل.

وإن كان عن الآخر، فهو عدل، فكيفما انقلبنا، انقلبنا إلى عدل، فلا يضرُّ

هذا الاختلاف. وغيرهم قد يقول: إن الاضطراب في الحديث، دليل على عدم

ضبطه في الجملة. وهذا إنما يتوجه إذا كان لا دليل لنا على أن الحديث عنهما

جميعاً، أما إن دلّ دليل على ذلك فلا اختلاف». اهـ.

وقال العلائي^(١) عن هذا القول بأنه «ذهب إليه كثير من أهل الحديث».

قال د. إبراهيم اللاحم^(٢):

«نجد في تناول بعض الباحثين للاختلافات

إذا كان الاضطراب في وجهين بإسنادين مختلفين في راوٍ أو أكثر وكان

الإسنادان بالنسبة للرواة وسماع بعضهم من بعض صحيحين أو في حكم

الصحيح، تجدهم يسعون إلى نفي تأثير الاضطراب عليهما، فيكثر منهم أن يقول

أحدهم: هو انتقال من ثقة إلى ثقة فلا يضر، أو غاية ما في الأمر إبدال إسناد

بآخر وكلاهما صحيح، فلا تأثير.

ولا تردد أن هذا المسلك مخالف لطريقة أئمة النقد، وهو في النهاية يؤدي إلى

الخلط بين منهجين في التطبيق، وقد حذرت منه مراراً فيما سبق

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٨٥).

(٢) مقارنة المرويات (٢/٣٩٢).

ومنهج النقاد في هذه المسألة واضح لا خفاء فيه، فالاضطراب مشعر في الحملة بعدم الضبط، وكون الراوي تردد بين إسنادين لا يمنع الاحتمال أن يكون هناك إسناد ثالث هو الصواب لكن الراوي لم يضبط.....».

قلت:

ومن أمثلة بعض أهل الحديث الذين ذهبوا إلى هذا القول:
الدارقطني^(١) حيث قال في حديث بسرة في الوضوء من مس الذكر:
«اختلف على هشام بن عروة في إسناد هذا الحديث:

١- فرواه عنه جماعة من الرفعاء الثقات منهم أيوب السختياني، ويحيى القطان، ومن قدمنا ذكره معهما؛ فرووه عن هشام، عن أبيه، عن بسرة
٢- وخالفهم جماعة من الرفعاء الثقات أيضا منهم سفيان الثوري، وهشام بن حسان، وعبد الله بن إدريس، وغيرهم ممن قدمنا ذكره معهم، روه عن هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة.
فلما ورد هذا الاختلاف عن هشام أشكل أمر هذا الحديث، وظن كثير من الناس من المُمعني النظر في الاختلاف أن هذا الخبر غير ثابت لاختلافهم فيه».

ثم ذكر الدارقطني بأنه قد ثبت سماع الراوي من مروان ثم سمعه بعد ذلك من بسرة كما صرح الراوي بذلك.

وموضع الشاهد في الكلام السابق هو قوله في الفقرة الأخيرة:
«ظن كثير من المُمعني النظر في الاختلاف أن هذا الخبر غير ثابت لاختلافهم فيه».

حيث عزا سبب عدم ثبوت الخبر لاختلاف الرواة فيه عن هشام، ونسب هذا

(١) علل الدارقطني (٩/٣١٥).

الصنيع للمُؤعِنينَ في النظر في الاختلاف.

ومن أسباب اختيارهم لهذا القول هو ما يلي:

١- أن مجرد اضطراب الراوي هو في الجملة مظنة لعدم الضبط، وكون الراوي تردد بين إسنادين فلا يمنع الاحتمال أن يكون هناك إسناد ثالث هو الصواب، لكن الراوي لم يضبط.

٢- أن القول بأن التردد بين إسنادين متساويين لا يضر، هو مخالف لما سار عليه النقاد في إصدار الأحكام على الرواة من خلال ثبات الراوي أو ترده في روايته^(١).

مثال ذلك:

قال الترمذي^(٢): «نكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة، تركه».

قال ابن مهدي^(٣): «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ».

وقد لخص الحافظ ابن حجر كلام النقاد في ذلك، فقال^(٤) أثناء كلامه على حديث اختلف فيه الرواة: «التلون في الحديث الواحد، بالإسناد الواحد، مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه»

٣- سيلحظ القارئ العديد من الروايات التي حكم عليها الدارقطني

(١) مقارنة المرويات د. ابراهيم اللاحم (٣٩٣/٢)، وانظر الجرح والتعديل (٩٥ - ٩٠) للاحم أيضاً، وقد ذكر فيه العديد من الأمثلة.

(٢) العلل الصغير المطبوع بآخر جامع الترمذي (٢٤٠/٦).

(٣) الكفاية (٥٦٢/٢).

(٤) التلخيص الحبير (١٤٨٧/٣).

بالاضطراب مع أن الراوي اضطرب بين راويين من الثقات^(١).
القول الثاني: هو انتقال من ثقة إلى ثقة فلا يضر، أو: إبدال إسناده بآخر
وكلاهما صحيح، فلا تأثير للاضطراب والحديث صحيح.
وهذا القول ذكر ابن دقيق العيد أنه مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين^(٢)،
فقال رحمه الله:

«أن يغلب على الظن أن الراوي واحد اختلف فيه فهنا لا يخلو أن يكون
الرجلان معا ثقتين أو لا.

فإن كان ثقتين فهنا مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين أن لا يضر هذا
الاختلاف لأنه إن كان الحديث عن هذا المعين فهو عدل وإن كان عن الآخر
فهو عدل فكيفما انقلبنا انقلبنا إلى عدل فلا يضر هذا الاختلاف».
وهذا القول اختاره عدد من المحدثين والفقهاء، منهم:

أبو عبد الله البوشنجي الذي قال مُعَلِّقاً على أثرٍ قال فيه راويه (عن أبي
الزعراء أو عن زيد بن وهب)^(٣):

«وليس مما يدخل إسناده وهن ولا ضعف نقول الراوي (عن أبي الزعراء أو
عن زيد بن وهب)؛ لما لعله توهمه شكاً فيه وليس مثل هذا الشك يوهن الخبر ولا
يضعف به الأثر؛ لأنه حكاة عن أحد الرجلين. وكل منهما ثقة مأمون وبالعلم
مشهور وإنما كان الشك فيه أن يقول عن أبي الزعراء أو عن غيره، كان الوهن
يدخله؛ إذ لا يعلم الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وافصح بالناقلين أنه عن
أحدهما فليس هذا بموضع ارتياب. تفهموا رحمكم الله».

(١) انظر على سبيل المثال: الأسئلة رقم: ١١، ٢٠، ٨٣

(٢) الاقتراح ص: ٢٩٨.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي (٤١٢/٢).

قال الخطيب^(١):

«إن كان كل واحد من الرجلين اللذين سماهما عدلاً؛ فإن الحديث ثابت والاحتجاج به جائز؛ لأنه قد عينهما وتحقيق سماع ذلك من أحدهما وكلاهما ثابت العدالة».

قال العلاءي^(٢):

«الاختلاف في السند لا يخلو:

إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا.

فإن كانا ثقتين فلا يضر الاختلاف عند الأكثر؛ لقيام الحجة بكل منهما فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة.

وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً، وقد وجد ذلك في كثير من الحديث لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق.

وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث، من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه في الجملة فيضر ذلك ولو كانت رواته ثقات إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوي المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقتين جميعاً. فهو رأي فيه ضعف؛ لأنه كيفما دار كان على ثقة وفي الصحيحين من ذلك جملة أحاديث»

قال الحافظ ابن حجر^(٣) رداً على كلام للدارقطني حول حديث اختلف فيه عن مجاهد، فرواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس، فزاد في إسناده طاووس:

«الحديث الثاني:

(١) الكفاية (٤١٢/٢).

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٨٥/٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٣٥٠/١).

قال الدارقطني: وأخرجنا جميعا يعني البخاري ومسلما حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن بن عباس يعني في قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله، قال: وقد خالفه منصور فقال عن مجاهد عن بن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاطه طاوسا انتهى.

وهذا الحديث أخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير وفي الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به. ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقي الأئمة الستة من حديث الأعمش أيضاً.

وأخرجه أبو داود أيضاً والنسائي وابن خزيمة في صحيحه من حديث منصور أيضاً وقال الترمذي بعد أن أخرجه رواه منصور عن مجاهد عن بن عباس وحديث الأعمش أصح يعني المتضمن للزيادة.

قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلة لأن مجاهدا لم يوصف بالتدليس وسماعه من بن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أئقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ فالحديث كيفما دار دار على ثقة والإسناد كيفما دار كان متصلاً فمثل هذا لا يقدر في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ولم يستوعب الدارقطني انتقاده والله الموفق».

وقال الحافظ ابن حجر^(١) في حديث آخر:

«وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراج رواية أيوب لاضطرابها. والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير».

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/٤٠٠).

وإن كان أخرجه مقرونا بأيوب فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة أو بواسطة ولده عبد الله ولا يستلزم ذلك قدحا لثقة الجميع فظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ إن كان بإثبات عبد الله بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام وإن كان بإسقاطهما فأيوب قد سمع من سعيد بن جبير». .

قال الشيخ الألباني^(١) أثناء كلامه عن أحد الأحاديث:

«وعلى كل حال، فهذا الاختلاف لا يخدم في صحة الحديث لأن كلا من القاسم أو عمرة ثقة، فهو انتقال من ثقة إلى آخر. فالاختلاف في ذلك ليس مما يضر في صحة الحديث. والله أعلم» .

وقال في موضع آخر^(٢):

«وتردد عبد الله بن يزيد في شيخه؛ هل هو (شقيق) أو (زر)؟! مما لا يؤثر في صحة الحديث؛ لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة؛ كما قال الشيخ أحمد شاكر- رحمه الله- في تعليقه على «المسند» (٣١٧/٥)».

قلت:

الراجح أن ذلك بحسب كل حديث، فإن تم ترجيح وجه من الأوجه التي يرويه المدار فالحكم للوجه الراجح.

وعلى ذلك سار الكثير من المحدثين في كل أنواع الاختلافات في الأحاديث

قال ابن دقيق العيد في مقدمة شرح الامام^(٣):

«من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٢٧٦).

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/١٢٨٥).

(٣) نقله عنه ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٠٤).

رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية صواب ما نقول».

وقال الحافظ العلاءي^(١):

«كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن ك: عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث». اهـ

ومسألة الترجيح عند الاختلاف أمر اجتهادي، فقد يرجح إمام صحة وجه من الأوجه، ويرى إمام آخر أنه ليس ثمة مرجح فيبقى الحديث عنده مضطرب ويتوقف فيه.

(١) نقله عنه ابن حجر في المصدر السابق.

المطلب الخامس

شروط الحكم على الرواية بالاضطراب

شروط الاضطراب:

١- اتحاد المخرج^(١):

قال العلاءي^(٢):

«لا يقدر أحدهما في الآخر إذا اختلف السندان».

وقال ابن دقيق^(٣) عند كلامه عن تعليل الحديث بالاختلاف:

«وهذا بشرط أن لا يكون الطريقتان مختلفين بل يكونان عن رجل واحد».

وقال السخاوي ناقلاً عن ابن عبد الهادي^(٤):

«إن محل الخلاف - كما قاله ابن عبد الهادي إذا - اتحد السند، أما إذا

اختلف فلا يقدر أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً».

قال ابن رجب في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثاً بآخر^(٥):

«واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد،

(١) النقول حول اشتراط اتحاد المخرج مستفادة من كتاب المقتررب في بيان المضطرب

(ص: ٤٠ - ٤١).

(٢) جزء القلتين (ص ٤٩)

(٣) الاقتراح ص: ٣٠٠.

(٤) فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث (١/٢٢٠)

(٥) شرح علل الترمذي (٢/٨٤٣).

فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ أحدهما.
وعلاوة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر أو نقص منه أو تغيير
يستدل به على أنه حديث آخر.

فهذا يقول علي بن المدني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان إسنادين». قال القاضي عياض^(١) عند كلامه عن روايات الحوض واختلاف ألفاظها: «ليس في حديث واحد فيحسب اختلافاً واضطراباً من الرواة، وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة». ٢- أن يكون الاختلاف مؤثراً:

والمقصود بالاختلاف المؤثر: هو المشعر بقلة ضبط راويه^٢. قال الحافظ ابن حجر عند كلامه على حديث اختلف فيه الرواة: «التلون في الحديث الواحد، بالإسناد الواحد، مع اتحاد المخرج يوهن راويه وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه»^٣ اهـ.

وبهذا القيد يخرج الاختلاف غير المؤثر: وهو الذي يكون من باب اختلاف التنوع:

ومنه: أن يختلف الرواة في اسم راوٍ أو اسم أبيه مع معرفة عينه، قال الحافظ ابن حجر^(٤):

«واختلاف الرواة في «اسم رجل» لا يؤثر ذلك، لأنه إن كان ذلك الرجل ثقة

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢٥٩/٧)

(٢) المقترَّب في بيان المضطرب (ص: ٤٢)

(٣) التلخيص الحبير (٣/١٤٨٧).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٧٣/٢).

فلا ضير، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه فتأمل ذلك» اهـ.

ومثاله:

سئل أبو حاتم أبي عن حديث ((اقتدوا باللذين من بعدي)) فرواه إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ.

ورواه ابن كثير، عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة.

فكان مما قاله أبو حاتم^(١):

«فأما إبراهيم بن سعد فسمى الرجل، وأما ابن كثير فلم يسم المولى»

ومثاله أيضاً:

ما جاء في علل الدارقطني^(٢):

«٢٠٤- وسئل عن حديث عباية بن ربعي، عن عمر قوله لا تجزي صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

فقال: رواه شعبة، عن الأعمش، عن خيثمة عن عمر.

ورواه أبو معاوية، وأبو أسامة عن الأعمش عن خيثمة عن عباية بن ربعي عن عمر.

ورواه إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن عباية بن رداد عن عمر.

وهو رجل واحد اختلفا في نسبه والحديث ثابت، عن عمر».

ومثاله قول الدارقطني أيضاً^(١):

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٤٦/٦).

(٢) علل الدارقطني (٢٠٨/١).

«ورواه عطاء بن السائب، عن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ووهم في قوله: عن أبيه، ولا نعلم لأبيه حريث صحبة عن النبي ﷺ، ولا سماعاً منه، والصواب عن سعيد بن زيد. وقد قيل: إن سعيد بن زيد تزوج أم عمرو بن حريث، فكان عمرو ربيبه، فلذلك قال: حدثني أبي، وإنما عنى به سعيد بن زيد، فإن كان ذلك فليس بخلاف في الإسناد، والله أعلم.»

ومن الاختلاف غير المؤثر أيضاً:

أن تكون الأوجه كلها صحيحة، فلا يكون اضطراب حينئذ:

ومن أمثلة ذلك:

ما جاء في العلل للدارقطني^(٢) أنه قال في حديث بسرة في الوضوء من مس الذكر بعد أن ذكر اختلاف الرواة عن هشام بن عروة:

«فلما نظرنا في ذلك وبحثنا عنه وجدنا جماعة من الثقات الحفاظ منهم شعيب بن إسحاق الدمشقي، وربيع بن عثمان التيمي....

فرووا هذا الحديث عن هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، ذكروا في روايتهم في آخر الحديث، أن عروة قال: ثم لقيت بسرة بعد فسألتها عن الحديث، فحدثتني به عن رسول الله ﷺ، كما حدثني مروان عنها، فدل ذلك من رواية هؤلاء النفر على صحة الروايتين الأوليين جميعاً، وزال الاختلاف والحمد لله، وصح الخبر وثبت أن عروة سمعه من بسرة شافهته به بعد أن أخبره مروان عنها... الشرطي إليها، ومما يقوي ذلك ويدل على صحته وأن هشاماً كان يحدث به مرة عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، عن السماع الأول، عن عروة، وكان

(١) علل الدارقطني ٣٨٥ (٢/٢٤٢).

(٢) علل الدارقطني ٣٨٥ (٩/٣١٥ - ٣١٧).

يحدث به تارة أخرى عن أبيه، عن بسرة، على مشافهة عروة لبسرة، وسماعه منها بعد أن سمعه من مروان عنها، ما قدمنا ذكره من رواية ابن جريج، وحماد بن سلمة، وزمعة، وأبي علقمة الفروي، وسعيد الجمحي، وابن أبي الزناد، ومعمر، وهشام بن حسان، فإنهم رووه عن هشام على الوجهين جميعا، وكان هشام ربما نشط فحدث به على الوجهين جميعا، في وقت آخر كما رواه شعيب بن إسحاق ومن تابعه».

المطلب السادس

إشكال حول الحكم بالاضطراب مع الجواب عنه

قد يصف المحدث حديثاً ما بالاضطراب مع ترجيحه لأحد الأوجه، فكيف يُجمع بين الوصف بالاضطراب والترجيح؟
نكر د. أحمد بازمول^(١) هذا الإشكال، ثم أجاب عنه بثلاثة احتمالات، سأذكرها ثم أضيف عليها احتمالاً رابعاً:
قال د. أحمد بازمول:

«الأول: أنه وصف بالاضطراب دون النظر إلى النتيجة والحكم النهائي، ومرادهم أن الرواة اختلفوا واضطربوا فيه والراجح من الاختلاف رواية فلان وعندها لا يكون هناك اضطراباً معلاً للرواية بل محفوظ وشاذ أو معروف ومنكر كالأحاديث المختلفة الواردة في باب مختلف الحديث مع التوفيق بينها أو الأحاديث التي قيل بنسخها مع رد دعوى النسخ.
ولذلك لما قال ابن الصلاح^٢: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»
اهـ.

علق عليه الزركشي بقوله^٣: «كان ينبغي أن يقول: ((وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت)).»

(١) المقترَّب في بيان المضطرب (ص: ٤٨ إلى ٥٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٤)

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٢٦).

وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت» اهـ.
وقال البخاري لما سأله الترمذي عن حديث عائشة أنها ذكرت لرسول الله ﷺ
إن قوماً يكرهون استقبال القبلة بغائط أو بول فأمر بخلائه فاستقبل به القبلة:
«هذا حديث فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها».

الثاني: [وصف بالاضطراب بالنسبة إلى طريق أو راو].

قال ابن أبي حاتم^١: سألت أبي عن حديث رواه ثابت بن عبيد عن القاسم عن
عائشة أن النبي ﷺ قال لها: ناوليني الخمرة. قلت: إني حائض! قال: إن
حيضتك ليست في يدك. ورواه عبدالله البهي عن عائشة عن النبي ﷺ نحوه؟
فقال أبي: حديث ثابت عن القاسم عن عائشة أحب إلي؛ وذلك أن البهي
يدخل بينه وبين عائشة عروة وربما قال: حدثتني عائشة ونفس البهي لا يحتج
بحديثه وهو مضطرب الحديث».

وقال ابن الجوزي في معرض رده لتعليل حديث بالاضطراب^٢: «اضطراب
بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في
هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يجوده».

الثالث: أنه ترجيح افتراضي لا أثر له بل تظل معه الروايات مضطربة وإنما
قال بترجيحه؛ لأنه أحسنها في الظاهر.

من ذلك ما سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث اضطرب فيه الرواة^٣:
«الصحيح ما هو؟ قال الله أعلم قد اضطربوا فيه والثوري أحفظهم». انتهى كلام
د. بازمول.

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٧).

(٢) التحقيق في مسائل الخلاف (١/ ١٨٨).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٢٦).

قلت:

الذي يظهر أن جزءاً من الجواب يكمن في احتمالٍ رابع، وهو التالي:
أنه قد تقدم في المعنى الاصطلاحي الثاني من معاني الاضطراب أن يكون الراوي قد رواه على أكثر من وجه لعدم ضبطه، فتكون كل تلك الأوجه محفوظة عنه، ولكنه كان تارة يرويهِ على الوجه الصواب وتارة يرويهِ على الوجه الخطأ، فلذلك يقول الناقد والصواب هو الوجه الذي يرويهِ فلان.
ورواية الراوي الأوجه تارة على الصواب وتارة على الخطأ له أسباب عديدة، فمنها على سبيل المثال:

١- أن يكون الراوي قد اختلط أو تغير حفظه، فكان يرويهِ قبل ذلك على وجه، ثم صار بعد اختلاطه أو تغيره يرويهِ على وجه آخر.
٢- لكونه حدث به حفظاً في بلدٍ ما ولم تكن معه كتبه، فلما ظفر بكتبه حدث به على الوجه الصواب.

٣- أن يكون الراوي قد وهم فرواه على وجهين أو أكثر، ثم وجدنا أنه قد توبع على أحد هذه الأوجه، فنعلم حينئذ أنه رواه على الوجه الصحيح.
وغير ذلك من الأمثلة العديدة.

والاحتمالات الراجعة من بين الاحتمالات الأربعة المذكورة آنفاً هي الاحتمال الأول من التي ذكرها د. بازمول، والاحتمال الرابع المذكور بعد كلام د. بازمول، ولا تعارض بين هذين الاحتمالين، بل هي تكمل بعضها بعضاً، فالأول يستخدم في عدد من الحالات، والرابع يُستخدم في حالات أخرى.

والأصل في ذلك كله أن من عرف معاني الاضطراب في اصطلاح المحدثين، فسيعرف أن الجواب على هذا التساؤل يكون بحسب المعنى المقصود بالاضطراب، فيعطي كل حالةٍ أو معنى الجواب المناسب.

المطلب السابع

قرائن في معرفة أن الاضطراب من المدار، وأهمية معرفتها

هذا المطلب من أهم المطالب في هذا البحث، وذلك أنه سينبني عليه فهم منهج الدارقطني في التعليل بالاضطراب بسبب أن العديد من تلك القرائن هي غير مشتهرة في كتب مصطلح الحديث المشهورة.

وأعني بهذا المطلب: القرائن التي تدل على أن المدار هو الذي روى الحديث على أكثر من وجه، وأن تعدد الروايات إنما هو ناشئ منه هو؛ لا ممن رواه عنه.

وهذه القرائن أشار لبعضها الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، وبعضها ذكرها الدكتور إبراهيم اللاحم في كتاب مقارنة المرويات، وبعضها لاحظتها في صنيع الدارقطني أثناء دراسة الأحاديث التي حكم عليها بالاضطراب، فدونها عندي حتى اجتمع عندي عدد من الأمثلة الدالة على أخذ الدارقطني بها، ثم جمعت عندي نقولات لأهل العلم تعزز صحة تلك القرائن.

وقبل الشروع في ذكر هذه القرائن أذكر بعض التنبيهات المهمة التي لها علاقة بتلك القرائن:

التنبيه الأول: عند حدوث اختلاف على مدار الإسناد، فالكثير من الباحثين تجده يعمد إلى الترجيح مباشرة ويقول: فلان أحفظ، أو ذلك الوجه رواه أكثر دون أن ينظر في حال المدار، أو في صفة روايته للحديث أو غير ذلك من القرائن أو الظروف المحيطة به مهمة جدا.

فالترجيح مباشرة دون تدقيق في القرائن المتعلقة بالشيخ الذي اختلفوا عليه ولا في روايته للحديث موضع البحث، هذا التصرف غير موافق لصنيع نقاد الحديث العارفين به كالدارقطني أو غيره، وذلك أنهم ينظرون قبل ذلك من خلال بعض القرائن لاحتمال أن تكون الأوجه محفوظة عن المدار نفسه، فنقول بأنه قد يكون يضطرب فنحمله العهدة، أو قد يكون واسع الرواية فنقول: ما روي عنه كله محتمل^(١)، أو قد يكون تغير حفظه واختلط فرواه مرتين.

التنبيه الثاني: الأصل بأنه إذا حُفِظَ عن الضعيف أنه روى الحديث على أكثر من وجه، فإن هذا يُنسب لاضطرابه، وأما القول بتصحيح أكثر من وجه إنما يُحتمل من الحفاظ واسع الرواية، وهذا هو سبب أن مجرد كون الأوجه المتعددة محفوظة عن الضعيف فإن هذا يعتبر اضطراباً منه.

قال ابن رجب^(٢): «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب به إلى الكذب وإن كان سيئ الحفظ ينسب إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل ذلك ممن كثر حفظه، كالزهري، وشعبة ونحوهما».

وقد يلتحق الثقة الثبت بهؤلاء في الحكم إذا تبين أن الاختلاف منه^(٣)، ولم يمكن حمله على تعدد الشيوخ أو النشاط والفتور أو كان الثقة يشك فيه فيقول: لا أدري هو كذا أو كذا، أو نحو ذلك ولكن حصول هذا من الثقات قليل جداً بالمقارنة مع اضطراب الضعفاء، ولذلك سيلحظ القارئ أيضاً في هذا البحث كما ذكر الحافظ ابن رجب أن الاضطراب أكثر ما يقع في حديث الضعفاء على

(١) مثال ذلك ما جاء في علل الحديث لابن أبي حاتم (١٥٠/٢)، أن أبا حاتم قال في

حديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي على وجهين، فقال: «كلاهما صحيحان

كان أبو إسحاق واسع الحديث».

(٢) شرح علل الترمذي (٤٢٤/١).

(٣) مقارنة المرويات ٣٦٠/٢

اختلاف درجات ضعفهم.

أما بالنسبة للقرائن فيمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية:

الأول: نص المدار أو من الراوي عنه

الثاني: صفة الاختلاف عن المدار

الثالث: النظر في حال المدار

الرابع: إلحاق علة الاضطراب بالأضعف

القسم الأول: النص:

النصوص من الرواة المختلف عليهم أو من أصحابهم مهمة جداً بالنسبة للناظر في الاختلاف الذي يقع عليهم، فقد تجد في النص ما يفيد بأن الاختلاف إنما هو بسبب الشيخ نفسه، وليس من أصحابه، وهذا أحد الأسباب التي من أجلها لا بد للباحث من الوقوف على مصادر التخريج، والتمعن فيما يكون أثناء الرواية أو بعدها من عبارات للرواة قد تساعد الباحث في نظره في الاختلاف^(١). والنصوص هي من أوضح الأدلة على حفظ الأوجه المختلفة أو اضطراب الراوي ثقةً كان أو ضعيفاً، وهذا له أمثلة عديدة استخدمها الحفاظ.

والنصوص على نوعين:

(١) نص المدار عن نفسه.

(٢) نص أحد الرواة عن المدار.

النوع الأول: نص المدار على اضطرابه:

أي أن يقول المدار بنفسه عن نفسه، أنه كان يرويهِ على ذلك الوجه، ولكن

(١) انظر مقارنة المرويَّات ١/٤٦٤، المقترَّب في بيان المضطرب (ص ١٠١)

اليوم يرويه على وجه آخر، مثال ذلك:

ذكر البيهقي^(١) بإسناده أن عبد الرحمن بن مهدي قال عن حديث كان شعبة يرويه مرفوعاً ثم صار يرويه موقوفاً:

«قيل لشعبة: إنك كنت ترفعه. قال: إني كنت مجنوناً فصحت»

ثم قال البيهقي: فقد رجع شعبة عن رفع الحديث وجعله من قول ابن عباس.

قال الشافعي^(٢): «أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله ابن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح - أو عمرو بن فلان بن أحيحة بن الجلاح.

قال الشافعي رحمه الله: أنا شككت»

قال جرير بن عبد الحميد^(٣): «اضطرب عليّ حديث الأشعث وعاصم فقلت

لبهز - يعني ابن أسد البصري - فخلصها لي وكانت في دفتر واحد»

وقد قيل ليحيى بن معين عقب هذه الحكاية: كيف تروى عن جرير؟

فقال: «ألا تراه قد بين لهم أمرها».

قال يحيى بن سعيد القطان^(٤):

«عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يجمع بين العشاء والمغرب

إذا جد السير بعد ما يغيب الشفق، ويزعم ان النبي ﷺ كان يجمع بينهما.

قال يحيى:

حدثت بهذا الحديث ست عشرة سنة بمكة فكنت أقول قبل ان يغيب الشفق ثم

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١/٤٧٠).

(٢) مسند الشافعي - ترتيب سنجر (٣/٧٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/١١٤).

(٤) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٣٨٨).

نظرت في كتابي فإذا بعد ما يغيب الشفق» اه .

قال الإمام أحمد^(١):

«حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن بن عمر .

ثم رجع عنه يعني عبد الرزاق فقال: إضربوا عليه .

فجعلناه عن الزهري مرسلاً» .

جاء في علل الدارقطني^(٢) في حديث اختلف فيه عن الأعمش، فتارة يرويهِ الأعمش عن رجل عن أبي صالح، وتارة يرويهِ عن أبي صالح بغير واسطة، فنقل الدارقطني عن الأعمش ما يبين أن الشك كان منه:

«قال الأعمش: حُدِّثْتُ عن أبي صالح ولا أراني إلا قد سمعته» .

النوع الثاني: نص بعض الرواة عن المدار:

في كثير من الأحيان يأتي نص من أحد أصحاب الراوي المختلف عليه، يفيد بأن شيخه كان تارة يرويهِ على هذا الوجه وتارة يرويهِ على وجه آخر
مثال ذلك:

قال الإمام أحمد^(٣) عن أحد الأحاديث:

«حدثنا به وكيع في المصنف عن سفيان عن سماك عن عكرمة ثم جعله بعدُ عن ابن عباس» .

ومثاله أيضاً:

قال عبد الله بن الإمام أحمد بعد أن ذكر حديثاً رواه عن أبيه^(٤):

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١٩٩/٣) .

(٢) علل الدارقطني (١٣٤/٥) .

(٣) مسند أحمد (٢٢/٥) .

(٤) مسند أحمد (٢٢٢/٣٩) .

«بلغني أن إبراهيم بن سعد حدث بهذا الحديث من حفظه فقال عن أبي الطفيل.

وحدث به ابنه يعقوب عن أبيه فلم يذكر أبا الطفيل.
فأحسبه وهم، والصحيح رواية يعقوب والله أعلم».

وجاء في علل الدارقطني^(١) في حديثٍ رواه عاصم بن عبيد الله واختلف عنه فيه:

«ورواه سفيان بن عيينة، عن عاصم، فجود إسناده، وبين أن عاصم كان يضطرب فيه، فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد فيه، ومرة يقفه على عمر.
وقال ابن عيينة: وأكثر ذلك كان يقوله عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ».

وجاء في علل الدارقطني^(٢) في حديثٍ رواه المفضل بن فضالة واختلف عنه في اسم أحد الرواة المذكورين في إسناده، فأكثر من رواه قال هو سعد بن إبراهيم، ولكن أحد الرواة هو سعيد بن إبراهيم:

«قال أبو صالح الحراني: كذا كان في كتاب المفضل، عن سعيد بن إبراهيم».

القسم الثاني: قرائن في صفة الرواية عن المدار:

والقرائن في هذا القسم هي من أقل القرائن شهرةً في أوساط المشتغلين بالحديث الشريف، كما أنها بمختلف أنواعها، تعتبر من أكثر القرائن التي استخدمها الدارقطني بالحكم باضطراب الرواة الثقات منهم أو الضعفاء.
وهي على أنواع:

(١) علل الدارقطني (١/١٧٠).

(٢) علل الدارقطني (٢/١٨٠).

النوع الأول: اختلاف أصحاب المدار، ثم رواية أحدهم جميع الأوجه المختلفة عن المدار^(١):

إذا اختلف أصحاب الراوي عليه، فرواه بعضهم على وجه، ورواه بعضهم على وجه آخر، ثم وجدنا أن أحدهم يروي الوجهين كلاهما، سواء روى الوجهين مقرونين أو مفترقين، فهذا الصنيع يفيد أن كلا الوجهين محفوظان عن المدار، وهذا يعتبر بمثابة نص الراوي بأن المدار روى الوجهين.

ومن أمثلة ذلك:

قال الترمذي^(٢):

«سألت أبا زرعة عن هذين الحديثين أيهما أصح حديث أنس؟ أو حديث أبي سعيد؟

فقال: كلاهما صحيح، وقد رواهما عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه الحديثين جميعاً.

وسألت محمداً فقال مثله» اهـ.

فاحتج بصحتها عن عبد الوارث بأن عبد الصمد روى الوجهين كلاهما.

ومثاله أيضاً:

قال الترمذي^(٣):

«سألت محمداً عن هذا الحديث أي الروایتين أصح؟

فقال: كلاهما صحيح، روى ابن جريج عن الزهري، عن سالم وعبد الله ابني عبد الله بن عمر، عن ابن عمر...».

(١) مقارنة المرويات ٤٦٤/١

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٤١)

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص: ٨٥).

ومثاله أيضاً:

حديث أفطر الحاجم والمحجوم برواية أبي قلابة وقد اختلف عنه على عدة أوجه، قال الترمذي^(١):

«وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة:

- عن أبي أسماء، عن ثوبان.

- وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس.

روى الحديثين، جميعاً.

قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني، أنه قال: حديث شداد بن أوس، وثوبان صحيحان».

ومثاله أيضاً:

قال ابن أبي حاتم^(٢):

«وسألت أبي عن حديث؛ رواه مالك، وابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه سئل عن الصلاة في الثوب الواحد، فقال: أوكلكم يجد ثوبين.

ورواه سليمان بن كثير، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال: كلاهما صحيح قد روى عقيل، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ جمعهما».

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٢٢)

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤٠٢/٢).

من أمثلة ذلك عند الدارقطني^(١):

«٧٩٧- وسئل عن حديث علقمة، عن عبد الله؛ كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع.

فقال: يرويه مسلم الملائئي الأعور، عن إبراهيم واختلف عنه؛ فرواه أبو خالد الأحمر، عن مسلم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله. ورواه إسرائيل، عن مسلم، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن عبد الله، عن النبي ﷺ.

وقيل: عن الأسود، عن عائشة.

ومسلم الأعور مضطرب الحديث ما أخرجوا عنه في الصحيح اهـ. فجمع إسرائيل لئلاسمين «علقمة والأسود» هو بمثابة تنقيح من إسرائيل على أن كل ذلك محفوظ عن مسلم الأعور.

النوع الثاني: أن يروي أحد الرواة الحديث عن شيخه، فيشارك الجماعة في وجهه، ثم ينفرد عنهم في وجه آخر:

إذا شارك أحد الرواة الجماعة الذين روه على وجه معين، وانفرد عنهم بوجه آخر على صفة أخرى، فهذا مما يستدل بعض الأئمة على صحة الوجهين، ولكنها دون القرينة التي قبلها.

قال الحافظ ابن رجب^(٢):

«ومثال ذلك:

ما روى أصحاب الأعمش مثل وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي بن مسهر، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله

(١) علل الدارقطني (٣٧٧/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٨٣٨/٢).

أنه كان مع النبي ﷺ في حرث المدينة، فمر على نفر من اليهود، فسألوه عن الروح الحديث.

وخالفهم ابن إدريس، فرواه عن الأعمش عن عبد الله بن مرة، عن مسروق عن عبد الله، ولم يتابع عليه فصحت طائفة الروائين عن الأعمش. وخرجه مسلم من الوجهين. وقال الدارقطني، لعلهما محفوظان وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع على هذا القول.

قلت: ومما يشهد لصحة ذلك أن ابن إدريس روى الحديث بالإسناد الأول أيضاً.

وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة، فخرجه ابن أبي خيثمة في كتابه، (ثنا) عبد الله بن محمد أبو عبد الرحمن الكرمانى كتبت عنه (بكفرىبا)، ثنا عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: إني لأمشي مع النبي ﷺ فذكره» اهـ.

وموضع الشاهد من كلام ابن رجب هو قوله:

«وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد، إذا روى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة».

النوع الثالث: إبهام أو إرسال موضع الاختلاف:

إذا اختلف عن المدار، فرواه بعضهم على وجه، ورواه بعضهم على وجه آخر، ورواه عنه بعضهم فأبهم موضع الاختلاف فقال: عن رجل أو نحوها من العبارات، فإن هذا قرينة على أن هذا الشك من المدار.

وهذا له أمثلة، ومن ذلك:

١- حديث خولف فيه سفيان بن عيينة في اسم أحد الرواة، هل هو أبو

بكر أو أبو بردة وكلاهما من أبناء أبي موسى الأشعري، قال الحميدي^(١) في ذلك:

«وكان سفيان يحدث به عن عاصم بن كليب عن أبي بكر بن أبي موسى، فقيل له: إنما يحدثونه عن أبي بردة، فقال: أما الذي حفظت أنا فعن أبي بكر فإن خالفوني فيه فاجعلوه عن ابن أبي موسى، فكان سفيان بعد ذلك ربما قال: عن ابن أبي موسى، وربما نسي فحدث به على ما سمع عن أبي بكر». والشاهد من هذا الكلام أن سفيان اختار إبهام موضع الاختلاف لما حصل فيه من الاختلاف.

٢- قال ابن عبد البر^(٢) في راوٍ اختلف الرواة عن الإمام مالك في ضبط اسمه واسم أبيه مع اتفاقهم على اسم جده، فتارة يقولون (يونس بن يوسف بن حماس) وتارة يقولون (يوسف بن يونس بن حماس)، ثم روي عن مالك (ابن حماس)، قال ابن عبد البر في ذلك:

«وأظن أن مالكا لما اضطرب حفظه في اسم هذا الرجل؛ رجع إلى إسقاط اسمه وقال عن ابن حماس».

٣- ما قاله ابن التين فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر^(٣) في حديث روي عن إسماعيل بن عليّة واختلف عنه:

«المراد به بيان اختلاف إسماعيل بن عليّة ووهيب على أيوب فيه فساقه ووهيب عنه بإسناد واحد وفصل إسماعيل بعضه فقال عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس وقال في بعضه عن أيوب عن رجل عن أنس. قال الداودي لو كان كله عند أيوب عن أبي قلابة ما أبهمه.

(١) مسند الحميدي (١/١٨٠).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٤/١٢٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٣/٥٥٥).

وقال بن التين يحتمل أن يكون إسماعيل شك فيه أو نسيه».

٤- أيضاً من أمثله أنه جاء في حديث يروى عن سعد بن إبراهيم واختلف الرواة عنه في تحديد أي ابن من أبناء كعب بن مالك رضي الله عنه هو الذي رواه عن أبيه، فقيل هو عبد الله، وقيل عبد الرحمن وجاء مبهماً في بعض الروايات، فقال الحافظ ابن حجر^(١):

«وقد وقع في رواية لمسلم عند سفيان تسميته عبد الرحمن بن كعب ولعل هذا هو السر في إبهامه في رواية زكريا.

ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروايتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر».

٥- ومن أمثله في علل الدارقطني^(٢):

«٤٠٥٨- وسئل عن حديث عثمان بن أبي حثمة، عن الشفاء، عن النبي ﷺ، قال: وسئل عن أفضل الأعمال، قال: إيمان بالله، وجهاد في سبيل الله، وحج مبرور.

فقال: يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه؛

فرواه المسعودي، عن عبد الملك، عن رجل من آل أبي حثمة، عن الشفاء. وقال عبيدة بن حميد: عن عبد الملك، عن عثمان بن أبي حثمة، عن جدته الشفاء.

وقال أبو شيبة: عن عبد الملك، عن ابن أبي حثمة، عن أمه، عن جدته. ويشبه أن يكون الاضطراب من عبد الملك».

ومن ذلك أيضاً، أنه إذا حصل الاختلاف عن المدار في تحديد اسم

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/١٠٧).

(٢) علل الدارقطني (٩/٣١٠).

الصحابي راوي الحديث، ثم رواه أحد أصحاب المدار مرسلًا، فحذف اسم
الصحابي المختلف في تعيينه قرينة على شك الراوي
ولكن هذه القرينة - أعني الإرسال عند الاختلاف في تحديد اسم الصحابي -
يصعب الجزم بها نظراً لقلّة الأمثلة الواضحة التي وجدتها وعدم العثور على
نقولات لأهل العلم تؤيدها، لذا فلا أستطيع الجزم بكونها قرينة يستخدمها
الدارقطني.

ومما قد يكون مثلاً على الأخذ بهذه القرينة :

ما جاء في علل الدارقطني، في حديث يرويه عبد الملك بن عمير عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن، واختلف فيه عن عبد الملك في تحديد اسم الصحابي،
فقال بعضهم عن أبي هريرة، وقال بعضهم عبد الله بن الزبير، وبعضهم رواه عن
عبد الملك عن أبي سلمة مرسلًا، فقال الدارقطني^(١) فيه: «ويشبه أن يكون
الاضطراب من عبد الملك».

النوع الرابع: وجود كلمة تفيد الشك كقول: (فلان أو فلان)، أو (أحسبه كذا)،
ونحوها من العبارات:

إذا اختلف عن المدار، فرواه بعضهم على وجه، ورواه بعضهم على وجه
آخر، ثم رواه بعضهم فقال: عن فلان أو فلان، دلّ هذا على اضطراب الراوي.
ومن الأشياء المماثلة الشك في شيء بالمتن، ومن أمثلة ذلك في المتن ما
ذكره السخاوي عن الاختلاف في تحديد الصلاة في قصة ذي اليمين، فقيل
الظهر، وقيل هي العصر، ثم جاءت رواية فيها ((إحدى صلاتي العشي، إما
الظهر وإما العصر))

(١) علل الدارقطني (١٣/٤)

قال الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه السخاوي^(١):

«فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها، ثم طرأ الشك في تعيينها على ابن سيرين أيضا؛ لما ثبت عنه أنه قال: سماها أبو هريرة، ولكن نسيت أنا، وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية». ومن أمثلة هذه القرينة:

١- جاء في في علل الدارقطني^(٢):

«٩٣٢- وسئل عن حديث أبي عثمان، عن ابن مسعود، أنه قال لرجل ينشد ضالة في المسجد، فغضب وسبه، فقال الرجل: ما كنت فاحشا يا ابن مسعود، قال: كنا نؤمر بذلك.

فقال: يرويه عاصم الأحول واختلف عنه؛

فرواه محمد بن فضيل، وشريك، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود.

وتابعهما عبد الواحد بن زياد، واختلف عنه؛

فقال أحمد بن عبدة: عنه، عن عاصم، عن أبي عثمان، أو ابن سيرين.

وقال شعبة: عن عاصم، عن ابن سيرين.

وقال الثوري: عن عاصم، عن الشعبي.

وأحسب أن هذا الاختلاف من عاصم، كأنه كان يشك ممن سمعه عن ابن مسعود» اهـ.

٢- في علل الدارقطني^(١):

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/٢٩٦).

(٢) علل الدارقطني (٢/٥٢٤).

«١٤٩٠- وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قام حتى تورمت قدماه، فقيل: أتفعل هذا، وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر قال: أفلا أكون عبدا شكورا.

فقال: يرويه الأعمش، واختلف عنه؛

• فرواه الثوري، وشعبة، ويحيى بن يمان، ويحيى بن عيسى الرملي، وهشيم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.
• وقال جابر بن نوح: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد.

• وقال محاضر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو بعض أصحاب النبي ﷺ.

• وقال زائدة، وأبو عوانة، ووكيع: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

وهذا من الأعمش كان، والله أعلم كان يشك فيه.»

٣- جاء في علل الدارقطني^(٢):

«٢٢٤١- وسئل عن حديث أبي رزين، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: لقنوا موتاكم لا إله إلا الله.

فقال: يرويه عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرواه الحسن بن محمد بن أعين، وعبد الرحمن بن عمرو الحرانيان، عن عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم، عن زر بن حبيش، أو أبي رزين، شك عكرمة، عن أبي هريرة، والاضطراب فيه من عكرمة بن إبراهيم.»

(١) علل الدارقطني (١٣٦/٤).

(٢) علل الدارقطني (٤٠٨/٥).

النوع السادس: كثرة اختلاف الحفاظ على الراوي مع عدم وجود ما يدل على خطأ البعض^(١):

أن يختلف الحفاظ الثقات على الراوي فيروونه عنه على أوجه عديدة، ثلاثة أو أكثر، فيعلم حينئذ بأن الاضطراب إنما هو من المدار، وهذا هو الأصل إلا أن يدل دليل على صحة كل تلك الأوجه.

قال عبد الرحمن بن مهدي^(٢): «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ».

ونكر الدارقطني^(٣) حديثاً فيه اضطراب رواه عبد الملك بن عمير ثم قال: «ويشبهه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد».

ونكر الدارقطني^(٤) أيضاً حديثاً اضطرب فيه الرواة ثم قال: «وليس فيها شيء أقطع على صحته؛ لأن الأعمش اضطرب فيه وكل من رواه عنه ثقة».

وقال أيضاً^(٥): «فاضطرب هذا الحديث من رواية أبي إسحاق، لكثرة الخلاف عليه فيه»

وهذا عند الاختلاف عن الراوي الثقة، وأما الضعيف فمن باب الأولى.

ومن الأمثلة الأخرى في اختلاف الثقات عن الضعيف:

جاء في علل الدارقطني^(٦):

(١) انظر المقترَّب في بيان المضطرب (ص ١٠٣)

(٢) الكفاية (٥٦٢/٢).

(٣) علل الدارقطني (١٦٦/١).

(٤) علل الدارقطني (٤٨٦/٥).

(٥) علل الدارقطني (١١٦/٧).

(٦) علل الدارقطني (٨٧/٣).

«١٠٢٢- وسئل عن حديث أبي الشمال بن جناب، عن أبي أيوب، عن رسول الله ﷺ: أربع من سنن المرسلين: التعطر، والنكاح، والحناء، والسواك. فقال: يرويه حجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن أبي الشمال، عن أبي أيوب، واختلف عنه؛

فرواه عباد بن العوام، وحفص بن غياث، عن حجاج هكذا. وخالفهم عبد الله بن نمير، وأبو معاوية الضرير، ويزيد بن هارون، فرووه عن حجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب، لم يذكروا بينهما أحدا، إلا أن أبا معاوية من بينهم وقفه، والاختلاف فيه من حجاج بن أرطاة، لأنه كثير الوهم».

القسم الثالث: قرائن في حال الراوي:

وهذا له أنواع أبرزها أربعة:

النوع الأول: الراوي المختلط أو متغير الحفظ:

أي أن الراوي قبل تغييره كان يرويهِ على وجه، ثم صار يرويهِ بوجه آخر بعد التغيير أو الاختلاط.

وهذا النوع يوجد له العديد من الأمثلة في علل الدارقطني^(١)، ومن ذلك أنه قال في العديد من الأحاديث التي اختلف فيها عن عطاء بن السائب على عدة أوجه: «وهذا من عطاء؛ لأنه كان تغير».

النوع الثاني: الراوي الذي يختلف حاله من بلد إلى بلد

أن الراوي إذا روى عن غير أهل بلده فإنه يخلط ويضطرب، ومن ذلك اسماعيل بن عياش في رواياته عن غير الشاميين، ومثال ذلك قول الدارقطني^(٢) عن حديث روي عن إسماعيل بن عياش على عدة أوجه:

(١) انظر مثلاً في علل الدارقطني (٤٢٧/٦) و(١٥٨/٧).

(٢) علل الدارقطني (١٩٦/٥).

«يرويه صالح بن كيسان عنه، حدث به عنه إسماعيل بن عياش، واضطرب فيه» اهـ.

والظاهر أن سبب الاضطراب هو أن صالح بن كيسان مدني، ومعروف عن إسماعيل بن عياش أنه إذا حدث عن الحجازيين فإنه يخلط ويضطرب.
النوع الثالث: الراوي المضعف في بعض شيوخه:

أن يكون الراوي معروفاً بعدم ضبط مروياته عن شيخ ما، فتارة يرويه على وجه، وتارة يرويه على وجه آخر.

مثاله قول الدارقطني^(١) في حديث اختلف فيه عن محمد بن عجلان: «ويشبهه أن يكون ذلك من ابن عجلان، لأنه يقال: إنه كان قد اختلف عليه روايته عن سعيد المقبري، والليث بن سعد، فيما ذكر يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل أصح الناس رواية، عن المقبري، وعن ابن عجلان، عنه يقال: إنه أخذها عنه قديماً».

النوع الرابع: الراوي المدلس:

أحياناً تكون من قرائن حفظ الوجهين عن الراوي، أن يكون الراوي مدلساً، فلو اختلف عنه على وجهين أحدهما فيه زيادة، فإن العديد من النقاد يحكم بحفظ الوجهين، حتى لو كان راوي الوجه الذي فيه الزيادة متكلماً فيه.
وهذا فيه بعض الأمثلة، منها:

١- قال علي بن المديني^(٢):

«فكنت أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق، فإذا هو قد دلسه، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني من لا

(١) علل الدارقطني (٤/١٢٠).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٣٤٧).

أتهم، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، فإذا الحديث مضطرب».

٢- قال ابن أبي حاتم^(١):

«٣٣٣ - وسألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، وخالد الواسطي، والأنصاري، ومعتمر بن سليمان، كلهم رووه عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ: أنه صلى في ثوب واحد.

وروى يحيى بن أيوب، عن حميد، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: أيهما أصح؟

قال: يحيى قد زاد رجلاً، ولم يقل أحد من هؤلاء [عن] حميد: سمعت أنس، ولا: حدثني أنس، وهذا أشبه؛ قد زاد رجلاً» اهـ.

فمع كون يحيى بن أيوب متكلم فيه، إلا أن أبا حاتم صحح الوجه الذي يرويه لأنه قد زاد رجلاً، والمدار معروف بالتدليس، ولا يعني ذلك تخطئة الذين رووه بغير الزيادة، إنما يمكن القول بأن هذا المدلس حدث بالوجهين.

٣- ومثل هذا قد فعله الدارقطني فيما يظهر ويسميه اضطراباً في بعض الأحيان، فقد سئل عن حديث يرويه بقرية بن الوليد، واختلف عنه على وجهين الأول رواه جماعة من الثقات، والثاني فيه زيادة في الإسناد رواها شخص واحد وفيه بعض الكلام هو زافر بن سليمان، فقال الدارقطني^(٢):

«هو حديث مضطرب الإسناد، يرويه بقرية بن الوليد، عن حبيب بن عمر الأنصاري وهو مجهول، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر.

وقيل أيضاً: عن أبيه، عن رجل من الأنصار، عن ابن عمر، عن عمر» .

القسم الرابع: قرائن إلحاق علة الاضطراب بالراوي الضعيف:

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/٢٢٩).

(٢) علل الدارقطني ٣٨٥ (١/١٢٦).

وهذا فيه ثلاثة أنواع:

النوع الأول: إذا روى ضعيف عن المدار الضعيف حديثاً على أكثر من وجه، ثم رواه راوٍ آخر عن المدار بوجه مختلف، فيتم إصاق علة الاضطراب بالضعيف الأعلى:

مما لاحظته الباحث في منهجية الدارقطني بالتعليل بالاضطراب بأنه إذا روى راوٍ واحدٌ ولو كان ضعيفاً عن المدار الضعيف أوجهاً متعددة، ثم رواه راوٍ آخر بوجهٍ آخر مختلفٍ عن تلك الأوجه، فهذه قرينة لاضطراب المدار وليس راوي تلك الأوجه، وهذه الصنيع لاحظت الدارقطني يفعله في عدد من المواضع من كتاب العلل، ولعل سبب ذلك هو ما قاله الزركشي^(١):

«إذا اشتمل الإسناد على ضعفاء فنكر الأعلى أولى من ذكر من دونه من الضعفاء لأنه إذا اقتصر على السافل فربما يرويه ثم عن ذلك الضعيف فإذا ذكر الضعيف السافل ارتفع ضعف الحديث برواية المعدل بخلاف ذكر الضعيف الأعلى فإن المدار حينئذٍ عليه وهذا يسكله عبد الحق في أحكامه كثيراً ويعترض عليه ابن القطان بأنه يقصر الجناية على واحد دون غيره والذي سلكه عبد الحق حسن لما قلنا».

ومن أمثلة ذلك في علل الدارقطني^(٢):

«٢٠- وسئل عن حديث آخر من حديث ابن عباس، عن أبي بكر: أن النبي ﷺ، قال: العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه».

فقال: يرويه الوليد بن سلمة الأردني، وهو متروك الحديث، عن عمر بن قيس سَدَل وهو ضعيف أيضاً ويضطرب في إسناده، فمرة يرويه عن عطاء، عن ابن عباس، عن أبي بكر.

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/٢٢٣).

(٢) علل الدارقطني (١/٣٦).

ومرة يرويه عن عطاء، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر.
ومرة يرويه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر.
حدثنا أحمد بن عبد الله الوكيل، حدثنا إسحاق بن الضيف، قال: حدثنا الوليد
بن سلمة، حدثنا عمر بن قيس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي
بكر الصديق، عن النبي ﷺ بذلك.

ولا يصح هذا عن أبي بكر، والوليد بن سلمة ذاهب الحديث.
ورواه الحارث بن منصور، عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن جابر، عن
أبي بكر موقوفاً» اهـ.

فبالرغم من شدة ضعف الوليد بن سلمة واختلاف الرواة عنه، فإنه عزا
الاضطراب للمدار الأعلى عمر بن قيس.
ومثاله أيضاً في علل الدارقطني^(١):

«٢٠٦- وسئل عن حديث عاصم بن عمر، عن عمر خرجنا مع رسول الله
ﷺ في غزوة فأصابنا جوع شديد فجمعنا فضلة أزوادنا، فدعى رسول الله ﷺ
بالبركة، فأخذوا حتى جعل يربط الرجل كم قميصه ليأخذ فيه، وفضلت فضلة.
فقال: هو حديث يرويه يزيد بن أبي زياد، عن عاصم، واختلف عنه؛

فرواه جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل، عن يزيد، عن عاصم بن
عبيد الله بن عاصم، عن أبيه، عن جده عمر.

وقال بعضهم: عن جرير، عن يزيد، عن عاصم، عن أبيه، عن جده، عن
عمر.

وقال أبو بكر بن عياش: عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيد الله،
عن عبيد الله بن عاصم، عن عاصم بن عمر، عن عمر.

(١) علل الدارقطني (١/٢١٠).

قاله أحمد بن يونس، عن أبي بكر.

وقال سعيد بن يحيى: عن أبي بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيد الله، عن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن أبيه.
وقال خالد بن عبد الله الواسطي، وعلي بن عاصم: عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، أو جده، عن عمر.
والاضطراب فيه عن عاصم بن عبيد الله، وقد تقدم ذكرنا له بسوء حفظه
وقلة ضبطه للإسناد.

وروى هذا الحديث محمد بن عجلان، عن عاصم بن عبيد الله، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبي عمرة الأنصاري، عن النبي ﷺ.
ورواه الزهري، والأوزاعي جميعاً، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، عن أبيه.
وهو الصحيح» اهـ.

فبالرغم من كون الاختلاف حصل على يزيد بن أبي زياد^(١)، ومع ذلك عزا الدارقطني الاضطراب لعاصم بن عبيد الله.

النوع الثاني:

إذا تفرد ضعيفٌ برواية أكثر من وجهٍ عن ثقة، فيحكم باضطراب الضعيف:
مثال ذلك:

ما جاء في علل الدارقطني قوله^(٢):

«ورواه سليم بن حيان، عن أبيه، عن ابن عمر، عن الزبير بن العوام.

(١) قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٦٠١): «ضعيف كبر فتغير

وصار يتلقن وكان شيعياً».

(٢) علل الدارقطني (١/٤٤).

وقيل: عن سليم، عن نافع، عن ابن عمر، عن الزبير.
وكلها ضعاف، قال: ذلك عبد الرحيم بن سليم بن حيان، عن أبيه وسليم ثقة،
ويشبه أن يكون الوهم من ابنه» اهـ.
فجعل هذا الاختلاف بسبب وهم الضعيف وهو الابن.
النوع الثالث:

وهذا النوع هو عكس النوع السابق، فإذا تفرد ثقة برواية أكثر من وجهٍ عن
ضعيف، فيحكم باضطراب الضعيف:
مثال ذلك في علل الدارقطني^(١):

«١١٠٩- وسئل عن حديث عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر، قال النبي
ﷺ: من قال في دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له
... الحديث.

فقال: يرويه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن شهر بن حوشب،
واختلف عنه:

فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه، عن شهر بن حوشب، عن ابن غنم، عن
أبي ذر.

وخالفه حصين بن منصور الأسدي كوفي، فرواه، عن ابن أبي حسين، عن
شهر، عن ابن غنم، عن معاذ بن جبل.

ورواه محمد بن جادة، واختلف عنه؛

فرواه عبد العزيز بن حصين، عن ابن جادة، عن ابن أبي حسين، عن
شهر بن حوشب، عن ابن غنم، عن أبي هريرة.

وخالفه زهير، فرواه عن ابن جادة، عن شهر، عن ابن غنم، مرسلًا.

(١) علل الدارقطني (١٧٦/٣).

وكذلك رواه معقل بن عبيد الله، وهمام بن يحيى، عن ابن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غنم، مرسلًا.

وخالف الجماعة عبد الحميد بن بهرام، فرواه عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، أن النبي ﷺ علم ذلك القول ابنته فاطمة.

ويشبهه أن يكون الاضطراب فيه من شهر، والله أعلم.

والصحيح عن ابن أبي حسين المرسل ابن غنم، عن النبي ﷺ.

المطلب الثامن

انتقاد الذهبي لأحكام الدارقطني بالاضطراب

قال الحافظ الذهبي^(١):

«المضطرب والمعلل: ما روي على أوجه مختلفة، فيعتل الحديث.

فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت على وجه، ويخالفه واه، فليس بمعلول، وقد ساق الدارقطني كثيرا من هذا النمط في ((كتاب العلل))، فلم يصب، لأن الحكم للثبت.

فإن كان الثبت أرسله مثلا، والواهي وصله، فلا عبرة بوصله لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال الثبت له» .

الجواب عن ذلك:

١- الدارقطني في كثير من الأحاديث حكم للثبت، وهي أكثر من أن تحصى، ولكن في غيرها كانت هناك قرائن جعلته يعدل عن الحكم للثبت، وقد تقدم ذكر عدد من القرائن التي لا يحكم فيها للثبت أو للعدد الأكثر.

٢- أن الحكم على حديث ما؛ لا يخضع فقط لدرجة الراوي فحسب، وإنما يخضع بشكل أساسي لدرجته في هذا الحديث بعينه^(٢)، فقد يكون الراوي ثقة أو صدوقا في مجمل حاله، لكنه في هذا الحديث بعينه قد يجزم الناقد بناءً على القرائن التي أمامه بأن الثبت قد غلط، وقد يكون عنده من القرائن التي تجعل قول المقبول والثقة كلاهما صحيح ومحفوظ عن المدار. إسناده صحيح.

(١) الموقظة (٥١ - ٥٢)

(٢) مقارنة المرويات ٢٨٧/٢